

أثر الجدارة الائتمانية على ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية
على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة

**The Impact of Creditworthiness on Earnings Management
Practice: Applied Study on Jordanian Industrial
Shareholding Companies**

إعداد:

خلف محمد عبدالله العرمان

إشراف:

الأستاذة الدكتورة أسماء ابراهيم العمارنة

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْوَلِيُّ الْعَظِيمُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(سورة المجادلة: 11)

تفويض

أنا خلف محمد عبدالله العرمان، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند
طلبها.

الاسم: خلف محمد عبدالله العرمان.

التاريخ: 2022 / 02 / 02.

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: أثر الجدارة الائتمانية على ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

للباحث: خلف محمد عبدالله العرمان.

وأجيزت بتاريخ: 2022 / 01 / 23.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ. د أسماء ابراهيم العمارنة	مشرفاً	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د عاطف عقيل البواب	عضواً من داخل الجامعة ورئيساً	جامعة الشرق الأوسط	
د. أحمد زهير مرعي	عضواً من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د عبدالرحمن خالد الدلابيح	عضواً من خارج الجامعة	جامعة آل البيت	

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي بأن منّ عليّ بإتمام هذه الرسالة، ومنّ عليّ بفضله ونعمته والتي لا أحصيها، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد...

أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذتي الفاضلة " الأستاذة الدكتورة أسماء العمارنة"، حيث كان لتفضلها بالإشراف على هذه الرسالة أكبر الأثر في إثرائها بأفكارها النيرة، ومعلوماتها القيمة، فلم تبخل بجهدا أو نصائحها، جزاها الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

وأقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة، وعلى ما سيبدونه من مقترحات قيمة بما يثري الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة جامعة الشرق الأوسط، ممثلة بمسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها، ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو أسهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية، فجزاهم الله عني خيراً.

الباحث

الإهداء

إلى من علمني العطاء من دون انتظار..... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...

والدي العزيز أطل الله في عمره.

إلى ينبوع الحنان التي سهرت الليالي..... لأصل إلى ما وصلت إليه،

امي الغالية حفظها الله وأطل في عمرها.

إلى خالي الغالي اطل الله في عمره

د. محمد احمد العرمان

إلى رفيقة دربي ومهجة قلبي

خطيبي الغالية.

إلى من شاركوني بأحلى الحكايات وأجمل الذكريات إلى من عرفت معهم معنى الحياة أخواني
وأخواتي الأعزاء " ربي بارك في أعمارهم، وأنر دريهم، وذل الصعاب أمامهم".

إلى كل من أضاءوا بعلمهم عقول غيرهم أو هدوا بالجواب الصحيح حيرة سائلهم فآظهوروا
بسماحتهم تواضع العلماء وبرحابتهم سماحة العارفين. (أساتذتي الكرام).
إلى كل من له فضل في أن أكون فيما أنا عليه الآن أهدي هذا الجهد إليهم جميعاً.

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ.....
تفويض.....	ب.....
قرار لجنة المناقشة.....	ج.....
شكر وتقدير.....	د.....
الإهداء.....	ه.....
فهرس المحتويات.....	و.....
قائمة الجداول.....	ط.....
قائمة الأشكال.....	ي.....
الملخص باللغة العربية.....	ك.....
الملخص باللغة الإنجليزية.....	ل.....

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1-1: المقدمة.....	2.....
2-1: مشكلة الدراسة وأسئلتها.....	3.....
3-1: أهمية الدراسة.....	4.....
4-1: أهداف الدراسة.....	6.....
5-1: فرضيات الدراسة.....	6.....
6-1: أنموذج الدراسة.....	7.....
7-1: حدود الدراسة.....	8.....
8-1: مصطلحات الدراسة.....	8.....

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2: تمهيد.....	11.....
2-2: المبحث الأول: الإطار النظري.....	11.....
1-2-2: الجدارة الائتمانية.....	11.....
2-2-2: إدارة الأرباح.....	18.....
3-2-2: العلاقة بين الجدارة الائتمانية وممارسة ادارة الارباح.....	24.....

- 25 3-2: المبحث الثاني: قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.
- 28 4-2: المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة.
- 28 1-4-2: الدراسات باللغة العربية.
- 32 2-4-2: الدراسات باللغة الأجنبية.
- 39 3-4-2: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

- 41 1-3: تمهيد
- 41 2-3: منهجية الدراسة.
- 42 3-3: مجتمع الدراسة.
- 42 4-3: عينة الدراسة.
- 43 5-3: أداة الدراسة.
- 44 6-3: مصادر جمع البيانات
- 44 1-6-3: المصادر الثانوية.
- 44 2-6-3: المصادر الأولية.
- 45 7-3: ملائمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة.
- 45 1-7-3: اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity).
- 46 2-7-3: اختبار معامل الارتباط بين المتغيرات (Correlation).
- 46 3-7-3: اختبار التوزيع الطبيعي.
- 47 8-3: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

الفصل الرابع: نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- 50 1-4: تمهيد
- 50 2-4: الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.
- 57 3-4: اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

- 68 1-5: تمهيد
- 68 2-5: النتائج
- 70 3-5: التوصيات.

قائمة المراجع

71	أولاً: المراجع العربية.....
73	ثانياً: المراجع الأجنبية.....
76	ثالثاً: المراجع الالكترونية.....
77	الملاحق.....

قائمة الجداول

رقم الفصل - رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
1 - 2	القيمة السوقية لقطاع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للسنوات من 2016-2020. (مليون دينار).	27
2 - 2	ملخص الدراسات السابقة.	36
1 - 3	متغيرات الدراسة وطريقة قياسها.	44
2 - 3	نتائج اختبار قوة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والضابطة.	45
3 - 3	مصفوفة (Pearson) للمتغيرات المستقلة والضابطة.	46
4 - 4	الإحصاء الوصفي لنسبة الدين للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	50
5 - 4	الإحصاء الوصفي لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	52
6 - 4	الإحصاء الوصفي لنسبة مضاعف الرفع المالي للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	53
7 - 4	الإحصاء الوصفي للمستحقات المالية للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	54
8 - 4	الإحصاء الوصفي للعائد على الموجودات للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	55
9 - 4	الإحصاء الوصفي لنسبة السيولة السريعة للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	56
10 - 4	نتائج اختبار أثر الجدارة الائتمانية على ممارسة إدارة الأرباح.	57
11 - 4	نتائج اختبار أثر الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة الدين على ممارسة إدارة الأرباح.	60
12 - 4	نتائج اختبار أثر الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية على ممارسة إدارة الأرباح.	62
13 - 4	نتائج اختبار أثر الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة مضاعف الرفع المالي على ممارسة إدارة الأرباح.	64

قائمة الأشكال

رقم الفصل - رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
1 - 1	أنموذج الدراسة.	7
2 - 3	الأسس التي بموجبها تم تحديد عينة الدراسة.	42
3 - 3	أسماء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة التي مثلت عينة الدراسة.	43
4 - 3	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.	47
5 - 3	الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة.	48
6 - 4	المتوسط الحسابي لنسبة الدين للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	51
7 - 4	المتوسط الحسابي لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	52
8 - 4	المتوسط الحسابي لمضاعف الرفع المالي للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	53
9 - 4	المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	54
10 - 4	المتوسط الحسابي للعائد على الموجودات للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	55
11 - 4	المتوسط الحسابي لنسبة السيولة السريعة للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).	56

أثر الجدارة الائتمانية على ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات

الصناعية الأردنية المساهمة العامة

إعداد: خلف محمد عبدالله العرمان

إشراف: الأستاذة الدكتورة أسماء إبراهيم العمرانة

الملخص

تهتم الجهات المانحة للائتمان بدراسة وتحليل القوائم المالية للعملاء للتأكد من صحتها وسلامتها قبل اتخاذ القرار بمنح الائتمان لما يترتب على هذا القرار من مخاطر مالية. ولأن قرار منح الائتمان ذو أهمية خاصة لجميع الأطراف، فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على أثر الجدارة الائتمانية على ممارسة إدارة الأرباح في بيئة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، حيث تم قياس الجدارة الائتمانية باستخدام مجموعة من النسب المالية (نسبة الدين، نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية، نسبة مضاعف الرفع المالي)، وتم قياس مدى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج (جونز المعدل 1995) في ظل وجود المتغيرات الضابطة (نسب السيولة، نسب الربحية). وتم استخراج كافة البيانات اللازمة لهذه الدراسة من القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2015-2020، وتكونت عينة الدراسة من (35) شركة صناعية انطبقت عليها شروط الاختيار. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات والإجابة على أسئلة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية للجدارة الائتمانية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وكان هذا الأثر سلبياً، أي أنه كلما أنخفض مستوى الجدارة الائتمانية للشركة كان ذلك داعياً لها لممارسة إدارة الأرباح. كما أظهرت نسب السيولة والربحية أثراً سلبياً على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

وأوصت الدراسة الجهات المقرضة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار تأثير الجدارة الائتمانية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح قبل منح الائتمان لأي من الشركات الصناعية، وذلك تجنباً لأي نتائج سلبية ممكن أن تتعرض لها الجهة المقرضة نتيجة هذه العلاقة.

الكلمات المفتاحية: الجدارة الائتمانية، إدارة الأرباح، الشركات الصناعية الأردنية

**The Impact of Creditworthiness on Earnings Management Practice:
Applied Study on Jordanian Industrial Shareholding Companies**

Prepared by: Khalaf Mohammad Abdullah Alarman

Supervised by: Professor Asma' Ibrahim Al-Amarneh

Abstract

Lenders are interested in studying and analyzing clients' financial statements to ensure their correctness and integrity before making a decision to grant credit because of the financial risks that this decision entails.

The decision to grant credit is of particular importance to all parties, so, this study aims to identify the impact of creditworthiness on the practice of earnings management in the Jordanian industrial companies listed at the Amman Stock Exchange, where creditworthiness was measured using a set of financial ratios (debt ratio, Debt to equity ratio, leverage ratio), and the extent of the company's practice of earnings management was measured based on the (Modified Jones 1995) model under the existence of the controlling variables (liquidity ratios, profitability ratios). All the data necessary for this study were extracted from the financial statements of the industrial companies listed at Amman Stock Exchange during the period 2015-2020, and the study sample consisted of (35) industrial companies that met the selection criteria. Multiple linear regression analysis was used to test the hypotheses and answer the study questions. The results of the study concluded that there is a statistically significant impact of creditworthiness on the practice of earnings management in the Jordanian industrial companies listed at Amman Stock Exchange, and this impact was negative, meaning that whenever the level of creditworthiness of the company decreased, that was a reason for it to practice earnings management. The ratios of liquidity and profitability also showed a negative impact on the company's practice of earnings management. The study recommended that lenders must take into consideration the impact of creditworthiness on the company's practice of earnings management before granting credit to any of the industrial companies, in order to avoid any negative consequences that the lender may be exposed to as a result of this relationship.

Keywords: Creditworthiness, Earnings Management, Jordanian Industrial Companies.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1: المقدمة.

2-1: مشكلة الدراسة وأسئلتها.

3-1: أهمية الدراسة.

4-1: أهداف الدراسة.

5-1: فرضيات الدراسة.

6-1: أنموذج الدراسة.

7-1: حدود الدراسة.

8-1: مصطلحات الدراسة.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1: المقدمة

تعتبر البنوك وشركات التمويل من الفئات التي تهتم بدراسة وتحليل القوائم المالية للعملاء للتأكد من صحتها وسلامتها قبل اتخاذ القرار بمنح الائتمان، لما يترتب على هذا القرار من مخاطر مالية. ويزداد قلق الجهات المقرضة وعدم ثقتها بالقوائم المالية التي تقدمها الشركات المقرضة خاصة بعد أن توسعت هذه الشركات في ممارسة إدارة الأرباح حيث أدى ذلك إلى تدهور موثوقية التقارير المالية (Du & Shen, 2018).

أن قرار منح الائتمان يعتبر من القرارات الصعبة بالنسبة للجهات المقرضة؛ فمن جهة يسعى البنك إلى تقديم أكبر عدد ممكن من القروض لتحقيق مكاسب مادية، وفي نفس الوقت يجب أن يعمل على تفادي تعثر العملاء في السداد وهي أكبر المخاطر التي قد يواجهها. لذلك، فإن البنوك وشركات التمويل تضع في الاعتبار مجموعة من العوامل عند تقديم القروض، ومن بينها الاعتماد على بيانات موضوعية وحقيقية خالية من الانطباعات الشخصية.

وهناك بحث واسع ومعقد في الآثار المحتملة لعبء الدين على إدارة الأرباح. فقد وجدت بعض الدراسات أنه من ضمن الآثار غير المرغوبة لإرتفاع عبء الدين أنه قد يشجع بعض المدراء على التلاعب بالمستحقات (ممارسة إدارة الأرباح)، بحيث يمكن تجنب خرق شروط القرض أو إنفاذ المُقرض (Gupta et al., 2008). حيث وجد أن زيادة الديون قصيرة الأجل مرتبطة بمستحقات تقديرية أعلى، خاصة بالنسبة للشركات التي توشك على الحصول على قروض جديدة. ونظراً لأن الدين قصير الأجل يؤدي إلى مخاطر السيولة مقارنة بالديون طويلة الأجل، فإن الارتباط الإيجابي

بين الدين قصير الأجل والتلاعب بالأرباح يجب أن يكون أعلى مقارنة بالعلاقة التي تم التحقيق فيها بشكل مكثف بين إجمالي الدين وإدارة الأرباح (Fields et al., 2018).

أما بخصوص ممارسة إدارة الأرباح؛ فلا يزال الموضوع مثيراً للجدل بين الباحثين، فمنهم من يرى أنها إيجابية وتضيف قيمة للشركة وتزيد من ثروة حملة الأسهم والذي هو الهدف الرئيسي للإدارة المالية، ومنهم من يرى أنها سلبية وضارة لأنها تعمل على تضليل مستخدمي التقارير المالية وخاصة المستثمرين والدائنين مما يؤدي إلى عدم الدقة في إتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

ولأن القرار الائتماني ذو أهمية خاصة لجميع الأطراف، فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على أثر الجدارة الائتمانية على ممارسة إدارة الأرباح في بيئة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ومدى ممارسة الإدارة في هذه الشركات لإدارة الأرباح لتحسين الوضع المالي للشركة قبل التقدم للحصول على التمويل من المقرضين.

1-2: مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعتبر عملية دراسة الجدارة الائتمانية للعملاء من أهم الأعمال التي يقوم بها موظفين البنوك، ولا يمكن أن يتم التعامل معها على أنها خطوة بسيطة أو سهلة ولا يمكن استثنائها أو تخطيها، فبدون عملية تحديد الجدارة الائتمانية للعملاء لا يستطيع البنك الحكم على إمكانية تحصيله للقروض.

وعادة ما تلجأ البنوك وشركات التمويل إلى دراسة وضع العميل من خلال مجموعة من المعايير والعناصر التي تهدف إلى تقدير الجدارة الائتمانية للعميل وقدرته على سداد الالتزامات في الوقت اللازم، وهذا يتطلب الاعتماد على بيانات موضوعية وحقيقية خالية من الانطباعات الشخصية.

وفي ذات الوقت فإن الشركات المقترضة توسعت في ممارسة إدارة الأرباح لتحسين صورتها أمام المقرضين والمستثمرين مما أدى إلى تدهور موثوقية التقارير المالية التي تقدمها للمقرضين أو المستثمرين على حدٍ سواء.

لذا؛ فإنه بات من الضروري دراسة أثر الجدارة الائتمانية للشركة على ممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة، وجاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي:

هل تؤثر الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح؟

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: هل تؤثر الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الدين على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح؟

السؤال الفرعي الثاني: هل تؤثر الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح؟

السؤال الفرعي الثالث: هل تؤثر الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة مضاعف الرفع المالي على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح؟

3-1: أهمية الدراسة

يمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

الأهمية العلمية: يمكن تحديد أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء حول موضوع الدراسة وهو قياس أثر الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة على ممارسة الشركة لإدارة

الأرباح، حيث ان موضوع تقدير الجدارة الائتمانية للعملاء ما زال محط بحث وإهتمام من قبل الدارسين لتقديم التوصيات التي تساعد في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية المناسبة والتي تقلل من المخاطر المالية التي يتعرض لها المقرضون، والناشئة عن عدم توفر الجدارة الائتمانية للمقترضين. وتعتمد البنوك وشركات التمويل في تحديد الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة باستخدام وسائل متعددة منها تحليل الوضع المالي للشركة الحالي والمتوقع من خلال تحليل القوائم المالية، وهنا يجب على البنك المقرض تحديد ما إذا كانت إدارة الشركة تلجأ إلى إدارة الأرباح لتحسين أوضاعها المالية أمام حملة الأسهم والدائنين.

قدمت الدراسات السابقة العديد من نماذج الجدارة الائتمانية، ومازالت هذه النماذج في حالة تطور مستمر من حيث المتغيرات التي تضمنتها، لذلك فقد سعى الباحث إلى استخدام مجموعة من النسب المالية لقياس الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الاردنية بوجود متغيرات ضابطة كنسب السيولة والربحية ومن ثم تحديد مدى أثرها على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

وحسب علم الباحث فإن هذه الدراسة تعد من الدراسات القليلة في هذا الموضوع والتي ستدعم البحث العلمي في مجال إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.

الأهمية العملية: تعد هذه الدراسة مهمة للبنوك التجارية وشركات التمويل وذلك لما لها من دور كبير في تحسين قدرة البنك على اتخاذ القرار الصحيح بخصوص منح التمويل للشركات، واكتشاف الشركات التي تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح لتحسين أوضاعها المالية أمام المقرضين.

ولهذا، فإن هذه الدراسة جاءت لتلقت انتباه الإدارات في البنوك التجارية الأردنية عن فائدة الاهتمام بالجدارة الائتمانية للشركات المقترضة وأثرها في ممارسة إدارة الأرباح من قبل إدارة هذه الشركات، مما فيه خدمة لأصحاب القرار التمويلي بجميع اطرافه.

1-4: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة وبشكل رئيسي إلى التعرف على أثر الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، ومدى أهمية هذا الأثر في ترشيد قرارات الدائنين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح الذين يستخدمون القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم. ويمكننا تفصيل أهداف هذه الدراسة حسب الآتي:

1. التعرف على أثر الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.
2. التعرف على أثر الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الدين على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.
3. التعرف على أثر الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.
4. التعرف على أثر الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة مضاعف الرفع المالي ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

1-5: فرضيات الدراسة

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها تم صياغة الفرضيات الآتية:
الفرضية الرئيسية H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة على ممارسة إدارة الأرباح.
 وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

H_{01-1} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات

الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الدين على ممارسة إدارة الأرباح.

H_{02-2} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات

الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية على ممارسة إدارة الأرباح.

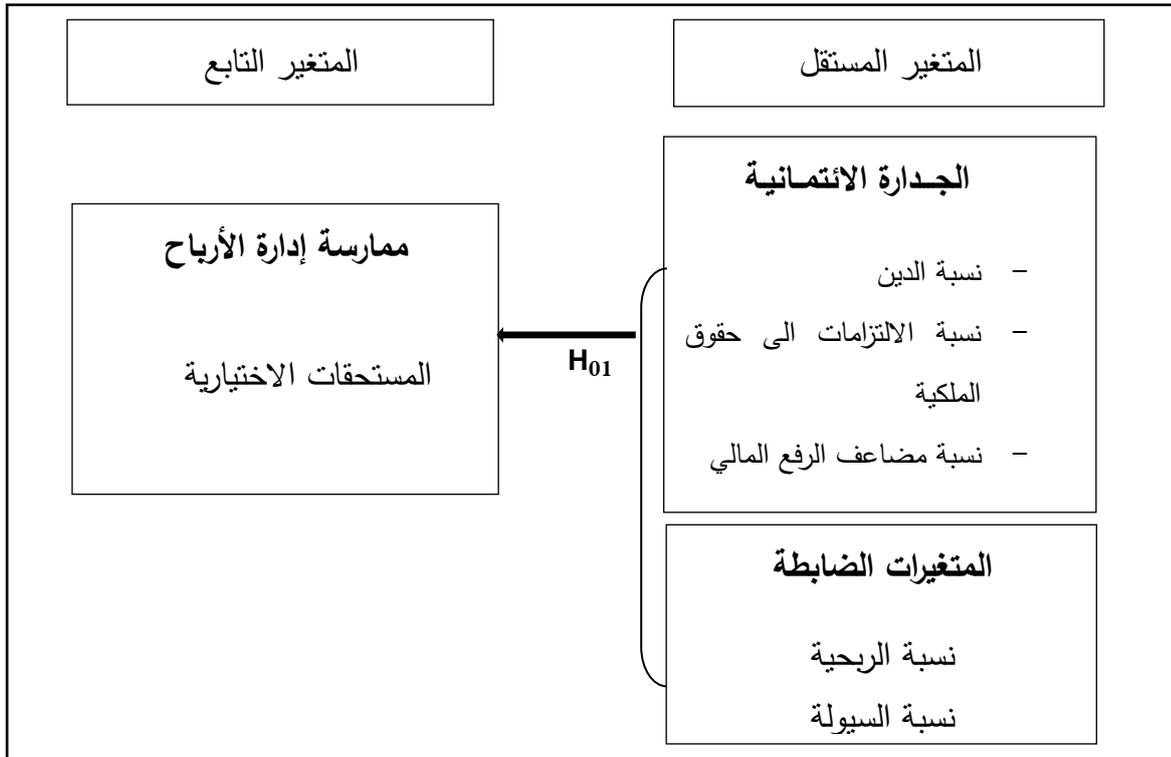
H_{03-3} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات

الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة مضاعف الرفع المالي على ممارسة إدارة الأرباح.

1-6: نموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها في تحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع،

اعتمد الباحث على نموذج خاص بهذه الدراسة. كما هو مبين في الشكل رقم (1):



الشكل رقم 1-1: نموذج الدراسة

من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة خاصة دراسة رضوان وحسين (2015)

1-7: حدود الدراسة

حدود زمنية: تطبيق هذه الدراسة على جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من عام (2015 - 2020).

حدود مكانية: اقتصرت هذه الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة في بورصة عمان.

1-8: مصطلحات الدراسة

الجدارة الائتمانية: تعرف بأنها إرادة وقدرة العميل المقترض على سداد الدين الممنوح له" إذ أن مفهوم الجدارة الائتمانية للعميل يرتكز على الثقة التي يوليها المصرف للعميل وعلى رغبة العميل في الالتزام بسداد دفعات القرض بأوقاتها المحددة. (Orlovs & Braslins, 2013)

إدارة الأرباح: وتعرف بأنها" تدخل من قبل إدارة شركات الأعمال في عملية إعداد التقارير المالية، من أجل الحصول على منفعة شخصية أو للشركة، وفي حال أن تكون إدارة الأرباح موجهة لتحقيق مصالح الإدارة عندئذ تعتبر انتهازية". (Bassiouny et al., 2016)

- **نماذج المستحقات:** عرّف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الاستحقاق على أنه عملية محاسبية للاعتراف بالأحداث والظروف غير النقدية عند حدوثها، وعلى وجه الخصوص يتطلب الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات والزيادات ذات العلاقة بالموجودات، والمصاريف والزيادات ذات العلاقة بالمطلوبات على أساس مبالغ يتوقع لها أن تقبض أو تدفع عادة على شكل نقد بالمستقبل. (التميمي والساعدي، 2015)

- **نسبة الدين (نسبة المديونية):** وتعتبر هذه النسبة من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم كفاءة سياسات التمويل التي تتبعها إدارة الشركة كما أنها ذات دلالة هامة بالنسبة لدائني الشركة،

إذ توضح لهم هامش الأمان الموفر لديونهم عند تقييم مدى قدرتها على الوفاء بهذا الدين.

(مطر، 2016)

- **نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية:** تبين هذه النسبة ذلك الجزء من الأصول الممولة عن

طريق حقوق المساهمين. وعليه فإن اتجاهها يكون معاكساً لإتجاه نسبة المديونية فترتفع بإنخفاض

نسبة الدين وتنخفض بارتفاعها، وتستخدم هذه النسبة في تقييم هيكل رأسمال الشركة فتوضح

مدى مساهمة كل من الملاك (التمويل الداخلي) والمقرضين (التمويل الخارجي) في تكوين هيكل

رأس المال. (مطر، 2016)

- **نسبة مضاعف الرفع المالي:** تقيس هذه النسبة العلاقة بين موجودات أو أصول المنشأة من

جهة وحقوق ملاكها من جهة أخرى، وكلما ارتفعت كان ذلك دلالة على تزايد اعتماد المنشأة في

تمويل موجوداتها على الدين والعكس بالعكس. (مطر، 2016)

- **نسبة الربحية:** تقيس هذه النسب مقدرة المنشأة على تحقيق العائد المناسب على الأموال

المستثمرة في أنشطتها. (مطر، 2016)

- **نسبة السيولة:** تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتحديد مدى

قدرتها على استخدام أصولها الحالية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. (مطر، 2016)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2: تمهيد.

2-2: المبحث الأول: الإطار النظري.

1-2-2: مفهوم الجدارة الائتمانية.

2-2-2: مفهوم إدارة الأرباح.

3-2-2: العلاقة بين الجدارة الائتمانية وإدارة الأرباح

3-2: المبحث الثاني: قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

4-2: المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة.

1-3-2: الدراسات باللغة العربية.

2-3-2: الدراسات باللغة الأجنبية.

3-3-2: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1: تمهيد

يتطرق هذا الفصل إلى تعريف الجدارة الائتمانية وطرق قياسها، ومفهوم إدارة الإرباح وطرق قياسها، والعلاقة بين الجدارة الائتمانية وممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة إلى عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

2-2: المبحث الأول: الإطار النظري

2-2-1: الجدارة الائتمانية

تعرف الجدارة الائتمانية بأنها إرادة وقدرة العميل المقترض على سداد الدين الممنوح له، أي أن مفهوم الجدارة الائتمانية للعميل يرتكز على الثقة التي يوليها المصرف للعميل وعلى رغبة العميل في الألتزام بسداد دفعات القرض بأوقاتها المحددة. (Orlovs & Braslins, 2013)

وعرفها مطر (2016) بأنها قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل وتختلف النسب المعيارية للجدارة باختلاف طبيعة النشاط، فهي بالنسبة للشركات الصناعية تكون عادة أعلى منها بالنسبة للشركات التجارية ذلك على عكس حال النسب المعيارية للسيولة والتي تكون في التجارية أعلى منها في الصناعية.

وقد عرف (Arias et al., 2018) الجدارة الائتمانية على أنها الثقة في توفر السلامة المالية

الكافية والمناسبة للمقترض، بحيث أن التوسع في منح الائتمان يولد فرص تعثر قليلة.

وتعرف أيضاً بأنها رأي تطلعي حول الجدارة الائتمانية النسبية للعميل والتي توفر لغة عالمية مشتركة وشفافة للمستثمرين لتكوين وجهة نظر ومقارنة الاحتمالية النسبية لما إذا كان العميل قد يسدد ديونه في الوقت المحدد وبالكامل وتعتبر الجدارة الائتمانية هي مجرد واحدة من العديد من المدخلات التي يمكن للمستثمرين والمشاركين الآخرين في السوق النظر فيها كجزء من عمليات صنع القرار الخاص بهم. (Standard & Poor's, 2021)

وتعرف كلمة "ائتمان" المشتقة من الكلمة اللاتينية القديمة "Creditere" والتي تعني "أن يؤتمن أو يؤمن". وعلى مر القرون الفاصلة، أصبح معنى المصطلح قريباً من الأصل. وهو يقدم المقرضون أو الدائنون الأموال أو الائتمان بناءً على الاعتقاد بأنه يمكن أن يتعهد المقرض بسداد المبلغ المقدم مع الفائدة وفقاً للشروط المتفق عليها. (Jonathan & et al., 2013).

ويرى الباحث أن مفهوم الجدارة الائتمانية يتصف بالعمومية على المستوى العالمي حيث تستخدمها البنوك وشركات التمويل عند تحليل طلبات الائتمان المقدمة من العملاء سواء كانوا أفراداً أو شركات ومن ثم تحديد مقدرة العميل واهليته ودرجة المخاطر المرتبطة بحصوله على القرض.

(2-1-2-1) النماذج المستخدمة لقياس الجدارة الائتمانية

لقد تطورت النماذج المستخدمة لقياس الجدارة الائتمانية تبعاً لإرتفاع عدد متغيراتها ومرآحتها المتعددة وصولاً لتقييم أكثر دقة للجدارة الائتمانية للعميل وفيما يلي عرض لأهم هذه النماذج وأشهرها:

• نموذج 5 C's:

يتكون هذا النموذج من الأحرف الأولى للمعايير الخمس التالية: (الشخصية Character، قدرة العميل Capacity، رأس مال العميل Capital، الضمان Collateral، الظروف الاقتصادية Conditions). الهدف من قياس الجدارة الائتمانية للعميل من خلال هذا النموذج هو تحديد الملاءة

المالية للعميل وتحديد درجة الثقة، وبالتالي يعتمد هذا النموذج على خبرة متخذي القرار الائتماني حيث يوفر لهم طريقة شاملة للتقييم (Ottavia et al., 2011) وفيما يلي عرض مختصر لهذا النموذج (Abbadi & Abukarsh, 2013):

- شخصية العميل (Character): مدى التزام العميل بسداد القرض وفي حين لا توجد طريقة لقياس هذا المعيار، فإنه يعتمد على طريقة التقدير الشخصي لموظف الائتمان الذي يقرر مدى الثقة بالعميل.
- القدرة على السداد (Capability): قدرة العميل على تحقيق الدخل الكافي، وبالتالي قدرته على سداد الائتمان الممنوح له والفوائد وكافة العمولات الأخرى.
- رأس مال العميل (Capital): يدل رأس مال العميل على ملاءة طالب الائتمان، أي قدرة حقوق الملكية على تغطية القرض الممنوح له حين يتأزم نشاطه.
- الضمان (Collateral): مجموعة الأصول المالية التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، وذلك للتأمين على مخاطر تعثر القرض.
- الظروف الاقتصادية (Condition): يدل المناخ الاقتصادي إلى مدى حساسية أعمال المقترض للتأثر بالعوامل الخارجية المحيطة كمعدلات الفائدة ومعدلات التضخم والدورات الاقتصادية.

• نموذج 5 P's

ان نموذج 5 P's (The Five professional characteristics) أو نموذج السمات الاحترافية الخمسة ويتم من خلال مراعاة خمسة جوانب في تقرير الجدارة الائتمانية للعملاء وهي: (Wang & Kevin, 2011)

- العميل (people): وهو من أهم العوامل الواجب أخذها بالاعتبار، إذ إن البنوك ستحكم على الشركة من خلال السمات الشخصية لمالكها، كما أن كفاءة فريق الإدارة والمدير المالي هي من الأمور التي يتم تقييمها بعناية من البنوك أثناء عملية مراجعة الائتمان.
- الغاية (Purpose): من الضروري أن تكون الغاية من الحصول على الائتمان محددة، لأن المقترضين كثيراً ما يستخدمون الائتمان لأغراض أخرى، الأمر الذي يقود إلى التعثر.
- السداد (Payment): يساعد هذا العامل البنوك في تقييم أصول الشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح من نشاطها الاعتيادي.
- الحماية (Protection): ويعني توفر الضمان مقابل الائتمان الممنوح، وأفضل أنواع الضمانات هي الضمانات النقدية (الودائع لأجل).
- النظرة المستقبلية (Perspective): ويدرس الظروف الخاصة والعامة المحيطة بعملية منح الائتمان الحالية منها والمستقبلية.

• نموذج 6 C`s:

نتيجة لعدم شمول متغيرات النماذج السابقة لجميع الجوانب الواجبة دراستها للوصول إلى حقيقة الجدارة الائتمانية للعملاء، فقد ظهرت نماذج جديدة تضيف عوامل أخرى للجدارة الائتمانية ومنها نموذج 6C`s (The six characteristics of credit) أو نموذج السمات الستة، ويحدد ستة عوامل للجدارة الائتمانية وهذه العوامل هي: (Leoveanu & Valentin, 2013)

- الشخصية (Character): يشير هذا المعيار إلى الصفات الشخصية للقائمين على الإدارة في الشركة، كالمسؤولية والنزاهة والولاء، ويتم تجميع المعلومات لدى البنوك من عملائها من خلال

البحث أو من خلال المعلومات المتوفرة من بنوك أخرى، أو المعلومات التي يوفرها المصرف المركزي، أو من خلال مجلس الائتمان.

- المقدرة على الدفع (Capacity): وتعبّر عن نجاح نشاط المقترض في توليد تدفقات نقدية كافية لسداد القرض، وفي هذا الصدد يساعد التحليل المبني على مؤشرات كمية ونوعية في تقدير حقيقي لمقدرة المقترض على السداد، والمؤشرات الكمية المستخدمة هي مؤشرات السيولة والإفلاس والربحية والمخاطر، أما المؤشرات النوعية فهي إدارة الشركة ونمط الملكية وجودة الضمانات وظروف السوق.
- رأس المال (Capital): وهو مصدر تغطية الشركة لالتزاماتها تجاه المصارف إذا وصلت إلى حالة الإفلاس، ولذلك فمن الضروري تحليل درجة سيولة أصول الشركة.
- الضمانات (collateral): وتأخذ بالاعتبار الأصول التي تقدم للرهن كضمان للسداد، بحيث يتم اللجوء إليها في حال وجود مصاعب في السداد.
- الظروف المحيطة (conditions): ويوضح الإطار الوظيفي الذي تعمل الشركة في خضمه، ومن العوامل التي يأخذها بالاعتبار متغيرات الاقتصاد المعني ودرجة تطوره، التغيرات التكنولوجية، تطور الاسعار، افتتاح أسواق جديدة، والقوانين الضريبية.
- الرقابة (control): ويعكس قدرة مدراء الشركة على إدارة مخاطر الأعمال، وذلك من خلال امتلاك الحس السليم لاتخاذ القرارات.

• نموذج C's18

يعتبر هذا النموذج من النماذج التي اخذت مزيج من عوامل النماذج السابقة وتم اضافة العديد من العوامل عليها وقد اشتمل هذا النموذج على ثمانية عشر عاملاً مثل: الشخصية، والأهلية، والاستمرارية، والقانون الأساسي، والعملاء، والمنافسة، وضبط التكاليف الاضافية والنقد، والقدرة على

التعاقد، ومصداقية الحسابات، والسبب أو الغاية، ورأس المال الاجمالي، ومساهمة البنك في راس المال، والمساهمة في أرباح البنك، والالتزام، والطوارئ، والتنبؤ الشامل بالتدفقات النقدية، والتجارة الحالية، و ظروف التراجع والقدرة على الاستمرار (Pelc, K, 2017).

• نموذج Credit Score

ويعتبر من أكثر الأدوات شيوعاً لتقدير احتمال تعثر المقترض. يقوم هذا النموذج على مبدأ تخصيص أوزان للمؤشرات المالية والاقتصادية، الأوزان تعبر عن أهمية هذه المؤشرات في تقدير التخلف عن السداد للمقترض (Gurný, P., & Gurný, M., (2013).

يتم استخدام مجموعة واسعة من الأساليب الإحصائية في بناء نماذج تسجيل الائتمان. معظم هذه النماذج الإحصائية، وبعض هذه النماذج غير خطية non-linear، قابلة للتطبيق لبناء نظام تسجيل ائتماني فعال يمكن استخدامه بشكل فعال للأغراض التنبؤية (Abdou, H. A., & Pointon, J., 2011).

مؤشرات قياس الجدارة الائتمانية

بعد الاطلاع على النماذج المختلفة لقياس الجدارة الائتمانية فإن هذه الدراسة اعتمدت على مجموعة من النسب المالية المستخدمة في تحليل الجدارة الائتمانية. (مطر، 2016)

أولاً: **نسب الملاءة**: وتقيس قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل، ويمكن استخدام النسب التالية:

1- نسبة المديونية (Debt Ratio) = إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

2- نسبة مضاعف الرفع المالي (Financial Leverage Multiplier) = إجمالي الأصول / إجمالي

حقوق المساهمين.

3- نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية = إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق الملكية.

ثانياً: **نسب السيولة**: وتستخدم في مجال تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والنسب الرئيسية للسيولة هي:

1- نسبة التداول (Current Ratio) = إجمالي الأصول المتداولة / إجمالي المطلوبات المتداولة.

2- نسبة النقدية (Cash Ratio) = النقدية في الصندوق والبنوك + الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل / إجمالي المطلوبات المتداولة.

3- نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون / المطلوبات المتداولة.

ثالثاً: **نسب الربحية**: وتقيس قدرة الشركة على تحقيق مبيعات ذات ربحية من خلال استخدام الأصول الموجودة بالشركة ويمكن الاعتماد على النسب التالية في ذلك:

1- هامش مجمل الربح (GPM) = مجمل الربح / المبيعات.

2- هامش الربح التشغيلي (OPM) = الربح التشغيلي (EBIT) / المبيعات.

4- هامش صافي الربح (NPM) = صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات.

5- العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول.

6- العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة - حصة الأسهم الممتازة من التوزيعات / مجموع حقوق المساهمين العاديين.

وفي هذه الدراسة تم استخدام نسب الملاءة المالية كمؤشر على الجدارة الائتمانية وتم اعتماد نسب الربحية والسيولة كمتغيرات ضابطة.

2-2-2: إدارة الأرباح

إدارة الأرباح: (Earnings Management (EM):

وتعرف بأنها" تدخل من قبل إدارة شركات الأعمال في عملية إعداد التقارير المالية، من أجل الحصول على منفعة شخصية أو للشركة، وفي حال أن تكون إدارة الأرباح موجهة لتحقيق مصالح الإدارة عندئذٍ تعتبر انتهازية. (Bassiouny et al., 2016)

- ويتم التركيز على مجموعة منها فقد عرفت إدارة الأرباح بأنها:

فقد عرف (Rahman et al., 2012) بأنها جزء من المحاسبة الإبداعية وهي الاستراتيجية المستخدمة للتغيير في الأرباح مطابقة للأهداف المحددة مسبقاً.

وعرف (محمد، 2019) بأنها محاولة التلاعب بالأرباح من خلال اتخاذ قرارات بشأن توقيت وحجم الأنشطة التجارية، كزيادة المبيعات وتخفيض النفقات وزيادة الإنتاج.

وعرف (الشديفات، 2018) إن إدارة الأرباح الحقيقية هي ممارسات تقوم بها الإدارة لتحقيق الربح المرغوب من خلال تغيير الأنشطة التشغيلية والتلاعب بالمتعمد بالمبيعات أو زيادة الإنتاج أو تخفيض المصاريف التقديرية. وعليه يمكن القول إن إدارة الأرباح الحقيقية هي أحد الأساليب التي تستخدمها الإدارة للتلاعب بالأرباح، والتي لها تأثير واضح في التدفقات النقدية للمؤسسة، مما قد يؤثر إيجاباً أو سلباً في جودة التقارير المالية.

وعرف (kieso et al., 2019) بأنه التوقيت المخطط للإيرادات والمصاريف والمكاسب والخسائر لتمهيد الارتفاع وانخفاض في الدخل.

ويرى (التميمي والساعدي، 2015) أن هناك اتفاق كبير بين أغلب الباحثين على أن إدارة الأرباح تستخدم من أجل تضليل المساهمين ومستخدمي الكشوفات المالية الآخرين، وبذلك يمكن القول إن الهدف منها هو التضليل وحجب الحقيقة والتي تتطوي في ثناياها على أعمال غير أخلاقية. وبناء على ما تقدم يمكن تعريف إدارة الأرباح على أنها مجموعة من الأنشطة والوسائل والإجراءات المتخذة من إدارة الشركة والتي تتم من خلال استغلال المرونة في المعايير المحاسبية عن طريق التلاعب بالمستحقات أو الأنشطة الحقيقية للشركة. أو عن طريق الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال تطبيق ممارسات لا تمثل لها، وذلك بهدف تعظيم فوائد الإدارة وتحقيق بعض المكاسب الخاصة لها بغض النظر عن مشروعيتها أو طبيعتها أثرها على نشاط الشركة.

2-2-2-1: أساليب إدارة الأرباح

في 28 أيلول 1998 أشار رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية Arthur Levitt إلى أن العادة الواسعة الانتشار، وقليلة التحدي هي: إدارة الأرباح على أنها ممارسة لعبة الإيماءات والغمزات Nods and Winks وأن المحاسبة تشهد فساداً وإفساداً واختصاراً في المعلومات، وأمنيات كثيرة غير منفذة والتي لم تنجح إلى اليوم في إعطاء تمثيل دقيق وصحيح.

وقد بين الرئيس السابق لهيئة أوراق المالية بأمريكا Arthur Levitt أن السبب الرئيسي لممارسات إدارة الأرباح هو المرونة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وهذا ما أشار إليه العديد من الباحثين في أن الجانب الأكثر شيوعاً من أساليب إدارة الأرباح ينطوي ببساطة على استعمال المرونة التي توجد في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

وفي بعض الحالات قد لا تتضمن أساليب إدارة الأرباح تقنيات خارج مجال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فغالباً ما تختار إدارة الشركة السياسات التي تزيد من أرباح الشركة والقيمة السوقية

لها. عموماً هذه التقنيات تشمل الاعتراف بالإيرادات والمصاريف، وتقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وتقدير قيمة المخزون بإقل من الأسعار، وتقدير النسب المئوية للمشاريع طويلة الأجل تحت التنفيذ طويلة الأجل، واختيار طرائق الإهلاك، هذه أنواع من أساليب إدارة الأرباح تعد قانونية أو شرعية، إلا أنها في ذات الوقت قد تشوه الأرباح التي تهم المجتمع الاستثماري وسوق الأوراق المالية، وهناك أساليب عدة لإدارة الأرباح، تهدد سلامة الكشوفات المالية ومنها. (التميمي والساعدي، 2015)

1. المحاسبة الإبداعية عند الاكتساب

2. الاحتياطات أو المخصصات المؤقتة

3. التلاعب بالسياسات المحاسبية

4. سوء استخدام الأهمية النسبية

5. التلاعب بالسياسة المحاسبية

6. تقليل الدخل

وتقاس إدارة الأرباح باستخدام عدة نماذج والنموذج الأكثر تطبيقاً لقياس إدارة الأرباح هو نموذج "Jones" المعدل لسنة 1995م:

- المستحقات الإجمالية:

ذلك الجزء غير النقدي من الدخل، ويقاس بالفرق بين الدخل على أساس الاستحقاق والدخل

على أساس النقدي، إذ أن الأرباح تتكون من التدفقات النقدية والمستحقات، والأخيرة تمثل الفرق بين

صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لذا يمكن وضع توصيف أشمل للمستحقات

كنتيجة الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي في أدناه بعض العلاقات الأساسية لإدارة الأرباح على أساس المستحقات. (التميمي والساعدي، 2015)

- المستحقات المحاسبية:

في هذا الإطار يؤكد "Sloan" أن الأرباح المحاسبية تتكون من جزئيين: جزء نقدي يتصف بالموثوقية وبمستوى أقل من الملائمة، وجزء من المستحقات يتصف بالملائمة وبمستوى أقل من الموثوقية، إلا أن المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة في فترة معينة، ويمكن تقسيم المستحقات المحاسبية إلى: (بوسنة، 2012)

- **المستحقات غير الاختيارية (العادية):** هي المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة الحالية وهي طبيعية بالنسبة للمؤسسة نظراً لمستوى أدائها، استراتيجيتها، الأحداث على مستوى الاقتصاد الكلي والعوامل الاقتصادية الأخرى.

- **مستحقات اختيارية (غير العادية):** هي المستحقات التي تنشأ نتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات والاختبارات المحاسبية المتاحة وذلك بهدف تضخيم أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل كحسابات العملاء، والديون المشكوك في تحصيلها، حسابات المخزونات مثل مؤونات تدني المخزون، حسابات الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات مستحقة الدفع، وذلك من أجل الوصول إلى الربح المستهدف.

2-2-2-2: نماذج إدارة الأرباح

تم استعمال العديد من النماذج الإحصائية في حساب المستحقات الاختيارية، ومن بين تلك النماذج هناك خمسة نماذج لحساب المستحقات الاختيارية استعملت من أغلب الباحثين في هذا المجال. (التميمي والساعدي، 2015)

• نموذج De Angelo 1986

وضعت De Angelo نموذجاً للمستحقات الاختيارية يختلف عن نموذج إجمالي المستحقات في سنة الحدوث t ، يقاس بواسطة إجمالي المستحقات $At-1$ ، والمستحقات غير الاختيارية NDA_t ، أما إجمالي مستحقات المدة السابقة $TAt-1$ فتقاس بواسطة إجمالي الموجودات $At-2$ وكما هو موضح بالمعادلة التالية: (التميمي والساعدي، 2015)

$$NDA_t = TAT-1 / A_{t-2}$$

• نموذج Healy 1989

نموذج Healy للمستحقات الاختيارية NDA_t يعني أن إجمالي المستحقات تقاس بواسطة إجمالي الموجودات $At-2$ في المدة المقدر، وبذلك فإن المستحقات الاختيارية تقاس في المعادلة التالية: (التميمي والساعدي، 2015)

$$NDA_t = 1/n \sum (TA_y / A_{y-2})$$

• نموذج جونز لسنة 1991:

إن الهدف الرئيسي لنموذج جونز هو الرقابة على تأثير التغيرات في ظروف الشركة عند حساب المستحقات غير الاختيارية، والتي يمكن حسابه بالمعادلة التالية:

$$NDAC_{ijt}/A_{ijt-1} = \alpha_1 (1/A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt}/A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt}/A_{ijt-1}).$$

NDA_t : المستحقات غير الاختيارية في سنة الحدوث t التي تقاس بواسطة إجمالي الموجودات.

ΔREV_{ijt} : التغير في إيرادات السنة الحالية عن إيرادات السنة السابقة

PPE : إجمالي الموجودات الثابتة في نهاية السنة t

$At-1$: إجمالي موجودات السنة السابقة لسنة القياس $t-1$

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: مقاييس خاصة بكل شركة

ويتم حساب هذه المقاييس الخاصة بهذه الشركات بواسطة المعادلة التالية:

$$NDA_t = \alpha_1 (1/At-1) + \alpha_2(\Delta REV_t/At-1) + \alpha_3(PPE_t/At-1)$$

اذ ان $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ تمثل OLS المقدرة $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ أما E_t فهي الجزء المتبقي من المستحقات الاختيارية من إجمالي المستحقات. (التميمي والساعدي، 2015)

• نموذج "Jones" المعدل لسنة 1995م:

قام Dechow et al., 1995 بتقديم نسخة معدلة لنموذج "Jones" للتصدي لأي تأثيرات ناتجة عن التلاعب في المبيعات من طرف الإدارة التي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس المستحقات غير الاختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، والفرق الوحيد بين نموذج "Jones" الأصلي والمعدل هو أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب بدلاً من التغيرات الحاصلة في الإيرادات ويصاغ نموذج "Jones" المعدل لحساب المستحقات غير الاختيارية كما يلي:

$$TAC_{it}/TA_{it-1} = \alpha_1 (1/TA_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it})/TA_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it}/TA_{it-1}) + \epsilon_{it} \dots (2)$$

حيث أن:

TAC_{it}/TA_{it-1} : المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t .

TA_{it-1} : مجموع الأصول للشركة i في السنة t .

ΔREV_{it} : التغير في إيرادات الشركة i في السنة t .

PPE_{it} : الحجم الإجمالي للعقارات والممتلكات والمعدات للشركة i في السنة t .

ϵ_{it} : الخطأ العشوائي. $1, \alpha_2, \alpha_3$: معالم النموذج الخاصة بالشركة يتم تقديرها لمجموعة شركات

العينة وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

• الأنموذج القطاعي

يقوم هذا الأنموذج والذي يستخدم كأساس لقياس درجة إدارة الأرباح، بتحديد المستحقات الاختيارية كجزء من المستحقات الإجمالية، مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف التشغيلية خاصة بكل شركة على حدة عند تقدير المستحقات غير الاختيارية، وذلك بهدف تحسين القدرة على التنبؤ بالمستحقات الاختيارية، وقد استند ذلك إلى فكرة مفادها أنه لا يمكن تحديد انموذج موحد لاحتساب المستحقات غير الاختيارية دون الأخذ بالحسبان الظروف المختلفة للشركة، ويعتمد هذا النموذج في حساب المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية على فرضية اختلاف طبيعة نشاط كل شركة، وعليه تم قياس المستحقات غير الاختيارية من خلال حساب قيمة الوسيط Median للمستحقات الإجمالية للقطاع الذي تنتمي إليه الشركات ، وبهذه فقد قلل الأنموذج القطاعي من أخطاء قياس المستحقات غير الاختيارية كونه يأخذ بالحسبان طبيعة نشاط كل شركة بتعامله مع القطاع الذي ينتمي إليه، ويتم قياس المستحقات غير الاختيارية من خلال المعادلة التالية: (التمييزي والساعدي، 2015)

$$NDAt = \beta_1 + \beta_2 \text{ Median}; (TAt / At-1)$$

إذ أن NDAt تقاس بواسطة نموذج و $(TAt / At-1)$ القيم الوسطية لإجمالي في سنة منسوبة إلى إجمالي الموجودات.

2-2-3: العلاقة بين الجدارة الائتمانية وممارسة إدارة الأرباح

يعتبر قرار منح الائتمان من القرارات الهامة بالنسبة للمقرضين والمقترضين على حدٍ سواء، وتوسعى الجهات المقرضة إلى توكي اعلى درجات الدقة والحذر قبل الموافقة على منح الائتمان لأي من العملاء سواء كانوا أفراداً أم شركات، حيث تلجأ إلى استخدام تحليل الوضع المالي للمقترضين

بالاعتماد على معايير عدة ومنها الاعتماد على القوائم المالية للعمليات الحالية والمستقبلية المتوقعة، وذلك بعد التأكد من سلامة هذه التقارير وصحتها.

الا أن توسع الشركات في ممارسة إدارة الإرباح لتحسين صورتها أمام المقرضين والمستثمرين على حدٍ سواء، قلل من مصداقية وموثوقية هذه التقارير المالية وسلامتها وقدرتها على إعطاء صورة صادقة لما هو عليه وضع الشركة.

ويرى الباحث أنه من الضروري دراسة أثر الجدارة الائتمانية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، ولفت انتباه الجهات المقرضة إلى هذا الأثر وأهميته في تغيير المعايير التي تعتمدها الجهات المقرضة في تقييم الجدارة الائتمانية لعملائها.

2-3: المبحث الثاني: قطاع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

يعتبر القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الأردني، بفضل مساهمته المتعددة والبارزة في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يساهم القطاع الصناعي بحوالي ربع الاقتصاد الوطني بشكل مباشر 25% من الناتج المحلي الإجمالي، ويسهم بشكل كبير في تعزيز سعر صرف الدينار الأردني واستقراره، من خلال ردف احتياطات الأردن الرسمية من العملات الأجنبية بما يزيد عن 8 مليار دولار سنوياً ويستحوذ على ما يقارب 60% من إجمالي حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون الاستثمار، ويسهم في ترسيخ الاستقرار المالي من خلال ردف الخزينة بأكثر من مليار دينار سنوياً كضرائب مباشرة وغير مباشرة. (<https://www.jci.org.jo>)

يعتبر القطاع الصناعي أبرز القطاعات الاقتصادية جذاباً للاستثمار الاجنبي، حيث يستحوذ على على جل الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار سواء المحلية منها أو الأجنبية المتدفقة إلى الأردن، ويعكس هذا الاهتمام بالاستثمار في القطاع الصناعي الميزات التنافسية التي

يتمتع بها القطاع، سواء من الحوافز الاستثمارية الممنوحة داخل المناطق الصناعية والتنمية، والقدرات التصديرية الكبيرة والمتنوعة جغرافياً جراء الاتفاقيات التجارية والموقع المميز.

فبحسب أرقام هيئة الاستثمار، استحوذ القطاع الصناعي على ما يقارب 69% من إجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية كمعدل سنوي خلال الاعوام الماضية، حيث وصل حجم الاستثمار في القطاع وبشقيه المحلي والأجنبي حوالي (1,268.5) مليون دينار خلال العام 2016، مقارنة مع حوالي (2,739.8) مليون دينار خلال العام 2015، لتشكل هذه الإستثمارات المتدفقة للقطاع الصناعي ما نسبته (84%) من مجموع الإستثمارات المستفيدة من قانون الإستثمار والتي بلغت حوالي (1,518.9) مليون دينار خلال العام 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات الصناعية المحلية بلغ حوالي 510 مليون دينار خلال العام 2016 أو ما نسبته 69% من إجمالي الاستثمارات المحلية خلال نفس العام، في حين بلغ حجم الاستثمارات الصناعية الأجنبية حوالي 758.3 مليون دينار أو ما نسبته 98% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المسجلة خلال العام 2016، وهذا يؤكد على أن القطاع الصناعي هو الجاذب الأبرز للإستثمار الأجنبي. (<http://www.jia.org.jo/>)

أما فيما يتعلق بالشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة في بورصة عمان فقد بلغ عدد هذه الشركات مع نهاية عام 2020، فقد بلغ عدد الشركات المدرجة (57) شركة مصنفة في عشر قطاعات صناعية مختلفة تشمل: الصناعات الكيماوية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الهندسية والانشائية، قطاع الغذية والمشروبات والصناعات الاستخراجية، وصناعة الورق والكرتون والصناعات الدوائية والطبية، وقطاع الملابس والجلود، وصناعة التبغ والسجائر وقطاع الطباعة والتغليف.

(<http://www.ase.com.jo/>)

والجدول التالي يظهر القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للسنوات الخمس الاخيرة. وتظهر الارقام أن القطاع الصناعي مثل ما نسبته من 20-28% من القيمة السوقية الاجمالية لبورصة عمان مما يدل على أهمية هذا القطاع وتأثيره في البيئة الاقتصادية الأردنية.

الجدول (1-2) القيمة السوقية لقطاع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للسنوات من 2016-2020. (مليون دينار)

السنة	القيمة السوقية للشركات الصناعية	القيمة السوقية الاجمالية	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي القيمة السوقية.
2016	3,531	17,339	20.36%
2017	3,452	16,963	20.35%
2018	3,101	16,123	19.23%
2019	3,432	14,915	23.01%
2020	3,640	12,908	28.20%

2-4: المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة

يقدم هذا المبحث عرضاً للدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الانجليزية المتعلقة بموضوع الدراسة وتم الاستفادة منها إما في اختيار المتغيرات أو في دعم الإطار النظري أو في اختيار المنهجية المناسبة للدراسة.

2-4-1: الدراسات باللغة العربية

دراسة (القثامي، 2010) بعنوان: "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية". هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه ذلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (78) شركة تداول أسهمها في السوق المالي السعودي وتمثل قطاع الصناعة والخدمات والزراعة، ولقياس إدارة الأرباح اعتمدت الدراسة على الاستحقاق الاختياري لعين الدراسة باستخدام نموذج (Modified Jones Model 1995) ولمعرفة تأثير بعض العوامل على ممارسة إدارة الأرباح تم بناء نموذج الانحدار، وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد ممارسة الشركة المساهمة السعودية لإدارة الأرباح حيث تمارس الاستحقاق الاختياري بشكل سالب عموماً، وأوضحت النتائج أن الشركة المساهمة الصناعية والخدمية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة سالبة في حين أن الشركات الزراعية تمارس الاستحقاق الاختياري باتجاه موجب، وأن الشركات ذات الربحية تمارس إدارة الأرباح بشكل سالب، والشركات ذات الخسائر تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، وكذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على إدارة الأرباح، وأشارت النتائج أيضاً لوجود تأثير لعاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

دراسة (شاهين، 2011) بعنوان: إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن ممارسة إدارة الأرباح في البيئة المصرفية والمخاطر التي تنطوي عليها من خلال التعرف على طبيعة تلك العمليات وكمؤشرات والأساليب المتبعة في ممارستها والآثار المترتبة عليها ومدى ممارسة الإدارة المصرفية لها في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، وأظهرت الدراسة قيام إدارات المصارف في فلسطين بممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال سنوات الدراسة 2005-2009 وأن هناك تفاوت في تركيزها ومدتها بين تلك المصارف، وأشارت الدراسة إلى خطورة هذه الظاهرة على الأداء المصرفي ومصادقية التقارير المالية وافتقارها الخصائص الجودة مما يؤثر على قرار مستخدمي تلك التقارير.

دراسة (Alrawashedeh, et al, 2013) بعنوان: العوامل التي تؤثر في منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية في العقبة - المنطقة الحرة في الأردن.

هدفت الدراسة لمعرفة أثر سمات المقترضين والسياسات الائتمانية الممنوحة. اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي باستخدام الجداول الاحصائية مثل حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T-test لاختبار الفرضيات وتم جمع البيانات من خلال توزيع (65) استبيان موزع كالتالي: (13) استبيان لمديري الفروع (11) استبيان لرؤساء قسم الائتمان (11) استبيان لنواب المدراء و(30) استبيان لبقية فريق الائتمان في المصارف العاملة في العقبة - الأردن وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن جميع العوامل المرتبطة بالمقترض وسياسة القروض تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني، كما أن الإدارة المركزية للائتمان تلعب دوراً مهماً في نجاح أو تعثر تلك التسهيلات.

دراسة (مطر وآخرون) 2017 بعنوان: أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية"

هدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى ممارسة الإدارة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لأساليب إدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على موثوقية البيانات المالية، وتم اختيار عينة مكونة من (40) شركة مساهمة عامة أردنية، كما تم استخدام استبانة توزيعها على عدة فئات وهي (الوسطاء الماليين في بورصة عمان، ضباط الائتمان، ومدققو الحسابات الجارجي)، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد في استخلاص النتائج، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: إن الفئات المشمولة في عينة الدراسة أجمعت على أن الأساليب والإجراءات المتبعة في إدارة الأرباح لها أثراً متفاوتة على البيانات المالية، وأن الأكثر تأثيراً هي الأساليب والإجراءات التي تمارسها الإدارة عند قيامها بعمليات وهمية تدخل في نطاق الاحتيال، وتوصلوا إلى أن الأقل تأثيراً على البيانات المالية هي التي يمارسوها في نطاق تمهيد الدخل.

دراسة (نور والعاودة)، 2017 بعنوان: إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح، ومعرفة مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية ومعرفة أثر حجم الشركة ونسبة المديونية ومعدل العائد على الأصول على جودة الأرباح المحاسبية، وتم اختيار عينة مكونة من (20) شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة خلال الفترة ما بين (2005-2012)، وتم استخدام نموذج تم تطويره من قبل الباحثين يقوم باختبار أثر ممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية من خلال تحليل الانحدار المتعدد، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: انخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام، كما كشفت النتائج عن ممارسة الشركات

الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الربح، أما نتائج تحليل الانحدار فقد أظهرت وجود أثر سلبي لممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح، بينما كان لنسبة المديونية تأثير موجب على جودة الأرباح، كذلك بينت النتائج بأن الرفع المالي يعتبر من العوامل المهمة التي لها تأثير على جودة الأرباح.

دراسة محمود (2019) بعنوان: "تأثير استراتيجيات إدارة الأرباح في التصنيف الائتماني"
The effect of Earnings management strategies in Credit rating

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير استراتيجيات إدارة الأرباح على التغيرات في التصنيف الائتماني ويتم تنفيذ ذلك بالاعتماد على استراتيجيات إدارة الأرباح. كلا النوعين: إدارة الأرباح القائمة على الاستحقاقات (AM) والثانية إدارة الأرباح الحقيقية (RM). كما تم التعبير عن التصنيف الائتماني من خلال النسب المالية. تجري الدراسة في القطاع المصرفي العراقي. حيث تم الحصول على المعلومات المالية من قبل كل بنك من عينة الدراسة التي تم تحليلها لهذا الغرض وتتكون العينة من اثني عشر بنكاً. للفترة من 2004 إلى نهاية 2016، وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها أن هناك تأثيراً لسلوك إدارة الأرباح على التغيرات في التصنيف الائتماني لكل من المصارف العراقية منفردة وجماعية.

واستفادت الدراسة الحالية من دراسة محمود (2019) في استخدام النسب المالية في تحديد الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية لعينة الدراسة.

دراسة البناء (2019) بعنوان: أثر استراتيجيات إدارة الأرباح في تغيير التدرج الائتماني.
هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر استراتيجيات إدارة الأرباح في التغيير في التصنيف لائتماني ومن أجل ذلك، تم اعتماد استراتيجيات إدارة الأرباح بنوعها (إدارة الأرباح إلى الأنشطة الحقيقية وإدارة

الأرباح إلى أساس الاستحقاقات)، كما تم التعبير عن التصنيف الائتماني عن طريق النسب المالية. أجريت الدراسة في القطاع المصرفي العراقي اذ تم الحصول على المعلومات المالية اللازمة بنشاط كا من مصرف من مصارف عينة الدراسة التي بلغ عددها (12) مصرفاً للمدة من 2004 ولنهاية عام 2016. تم استخدام نسبة الربح السنوي إلى إجمالي الأرباح خلال السنوات الدراسة، ونسبة الرافعة المالية لقياس التصنيف الائتماني، واختبار الارتباط البسيط، واختبار معنوية الارتباط T، واختبار الانحدار البسيط، واختبار معنوية الانحدار F، ومعامل التحديد R² لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، واخيراً تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS، تم التوصل إلى أنه يوجد تأثير إدارة الأرباح على التغير في التدرج الائتماني لكل مصرف من المصارف العراقية منفردة ومجموعة.

2-4-2: الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (Ottavia et al., 2011) بعنوان عملية اتخاذ قرار الائتمان في الاقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة: انحسار دور رأس المال البشري

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين سمات المقترضين واحتمالية قبول مقترح الائتمان ودراسة أثر رأس المال البشري في عملية منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث تم جمع البيانات من خلال توزيع (350) استبيان على مسؤولي الائتمان في المصارف وفروعها في اندونيسيا، وتم استخدام التحليل المشترك لمعرفة أثر كل سمة من سمات المقترضين على عملية اتخاذ القرار الائتماني واستخدام تحليل ANOVA لمعرفة أثر عوامل رأس المال البشري على احتمالية قبول القرض، وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه ترتبط سمات المقترضين بشكل إيجابي مع احتمالية قبول مقترح الائتمان، كما أن مديري الائتمان يضعون أوزاناً مختلفة على سمات المقترضين.

دراسة (2013) Benhayoun et al. بعنوان: الذكاء المالي في التنبؤ بمخاطر الجدارة الائتمانية للشركة: دليل من نهج آلة المتجهات الداعمة

Financial Intelligence in Prediction of Firm's Creditworthiness Risk: Evidence from Support Vector Machine Approach

هدفت الدراسة إلى استكشاف فائدة المؤشرات المالية في قياس الصحة المالية للشركات وكيفية استخدام هذه السمات ذات الصلة لتصميم حل مالي ذكي يُقدم للمستثمرين والمؤسسات المالية للتنبؤ بالأزمات المالية. هذه المؤشرات ذات أهمية قصوى لأن المخاطر المالية قد زادت بشكل كبير في سياق الأزمة المالية العالمية الحالية. بالنظر إلى أن الشركة تشكل نظاماً مالياً صغيراً، فإن وضعها المالي الجيد يساهم في بناء محرك اقتصادي قوي؛ لذلك اختارت الدراسة عينة من 20 شركة على مدى 3 سنوات (2009-2011) وتم استخدام 39 مؤشراً مالياً لها، وتم استخدام تحليل العامل الرئيسي (PFA) لتقليل أبعاد مصفوفة المدخلات إلى 8 عوامل تؤثر على الصحة المالية للشركات، من أجل إعداد نموذج آلة دعم المتجهات (SVM) والتي يمكن من خلالها التنبؤ بمخاطر الجدارة الائتمانية للشركات. تظهر نتائج المحاكاة أن نموذج SVM الخاص بنا يعطي دقة جيدة، وأنها قادرون على التنبؤ تقصير الشركات وتقديم حلول مالية ذكية للمستثمرين والمؤسسات المالية للمساعدة لهم في صنع القرار.

دراسة (2017) Gounopoulos & Pham بعنوان: "تصنيفات الائتمان وإدارة الأرباح حول الائتتابات العامة" Credit Ratings and Earnings Management around IPOs

تبحث هذه الدراسة في تأثير الحصول على تصنيف ائتماني على إدارة الأرباح (EM) من خلال الاستحقاقات والتلاعب بالأنشطة الحقيقية من قبل شركات الائتتابات الأولية (IPO). وجدت الدراسة أن الشركات التي تطرح للاكتتاب العام بتصنيف ائتماني أقل عرضة للانخراط في الأسواق الناشئة الحقيقية القائمة على الاستحقاق والمعززة للدخل في سنة الطرح. تؤدي المراقبة من قبل وكالة

التصنيف الائتماني (CRA) وتقليل عدم تناسق المعلومات بسبب توفير التصنيف الائتماني إلى تثبت المصدرين المصنفين عن إدارة الأرباح. كما أن مشاركة شركة تدقيق ذات سمعة طيبة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لوكالات التصنيف الائتماني لتقييد عملية إدارة الأرباح بشكل فعال. علاوة على ذلك، فإن الأسواق الناشئة التي تزيد الدخل عند إصدارها لا ترتبط بالأرباح المستقبلية وتتعلق سلباً بأداء الأسهم على المدى الطويل بعد الإصدار. ومع ذلك، بالنسبة لجهات الإصدار المصنفة، ترتبط الأسواق الناشئة التي تزيد الدخل عند الإصدار ارتباطاً إيجابياً بالأداء المحاسبي اللاحق ولا علاقة لها بأداء الأسهم على المدى الطويل بعد العرض. وتشير الأدلة إلى أن المديرين في الشركات غير المصنفة يتلاعبون عموماً بالأرباح لتضليل المستثمرين، بينما يميل المديرون في الشركات المصنفة إلى ممارسة تقديرهم في المحاسبة والتشغيل لأغراض إعلامية.

دراسة Zhang (2020) بعنوان: تأثير إدارة التدفق النقدي مقابل إدارة الاستحقاقات على أداء التصنيف الائتماني واستخدامه

The impact of cash flow management versus accruals management on credit rating performance and usage

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير إدارة التدفق النقدي مقابل إدارة الاستحقاقات على أداء التصنيف الائتماني واستخدامه؛ حيث تحاول الشركات المصدرة للسندات التأثير على تصنيفات السندات من خلال تصرفهم بالتعديل على الأرقام المعلن عنها بالاعتماد على إدارة الأرباح، مما قد يقلل من جودة التصنيف الائتماني.

حيث وجد أن إدارة التدفق النقدية ترتبط سلباً بجودة التصنيف، في حين أن إدارة المستحقات ليست كذلك، والسبب أن وكالات التصنيف تعتبر الأكثر تشككاً تجاه المستحقات بالإضافة إلى

انخفاض تكلفة تعديل هذه المستحقات والتلاعب بها، وأظهرت النتائج أن العلاقة بين إدارة التدفق النقدي وجودة التصنيفات بالنسبة للسندات التي تصدرها هذه الشركات تكون أضعف.

وخلصت الدراسة إلى أن تدخل الإدارة وتلاعبها في الأرقام المعلن عنها له تأثير مهم على التصنيف الائتماني للسندات التي تصدرها هذه الشركات ولكن من خلال إدارة التدفقات النقدية فقط ولكن أسواق السندات تأخذ بعين الاعتبار هذا التأثير وتعتمد بدرجة قليلة على التصنيف باستخدام التدفقات النقدية.

دراسة (Abubakar et al., 2020)، التي بحثت في تأثير هيكل الملكية الإدارية والمؤسسية والأجنبية على إدارة الأرباح الحقيقية في نيجيريا.

شملت الدراسة عينة من 72 شركة غير مالية، أي ما يعادل 360 مشاهدة خلال الفترة 2014-2018، وقد تم جمع البيانات من التقارير المالية للشركات، من خلال قاعدتي البيانات Bloomberg و Thompson Reuters، كما تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. أشارت النتائج أن الملكية الإدارية تزيد من رغبة الإدارة في التلاعب بالأرباح المبلغ عنها، في حين أن الملكية المؤسسية لها علاقة غير مهمة بإدارة الأرباح الحقيقية، كما كشفت النتائج أن الملكية الأجنبية تمنع المديرين من التلاعب في البيانات المالية.

ويرى الباحث أن دراسة أثر الجدارة الائتمانية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح من المواضيع الهامة التي تسعى الجهات المقرضة إلى الوصول إليها والمقدرة على تحديدها بشكل دقيق قدر الإمكان، لما يترتب عليه قرار منح الائتمان من مخاطر على المدى الطويل. وأن اعداد المزيد من الدراسات والابحاث في هذا المجال يساعد في تحديد اهم المؤشرات واكثرها دقة مما يساعد مستقبلاً

في بناء نظام أكثر شمولاً وتكاملاً لقياس وتقييم أثر الجدارة الائتمانية على إدارة الأرباح من قبل الشركات التي تعتمد على القروض في مجالات أعمالها المختلفة.

الجدول (2-2) ملخص الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة	الاستفادة من هذه الدراسات
دراسة (القثامي، 2010) بعنوان: " إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية.	هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه ذلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح	وكذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة على إدارة الأرباح، وأشارت النتائج أيضاً لوجود تأثير لعاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح	الاستفادة في قياس المتغيرات الضابطة وكذلك إثراء الإطار النظري بالإضافة إلى الاستفادة من النتائج
دراسة (شاهين، 2011) بعنوان: إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية:	هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن ممارسة إدارة الأرباح في البيئة المصرفية والمخاطر التي تنطوي عليها من خلال التعرف على طبيعة تلك العمليات وكمؤشرات والأساليب المتبعة في ممارستها والآثار المترتبة عليها ومدى ممارسة الإدارة المصرفية لها في المصارف الوطنية العاملة في فلسطين	وأظهرت الدراسة قيام إدارات المصارف في فلسطين بممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال سنوات الدراسة 2005-2009 وأن هناك تفاوت في تركيزها ومدتها بين تلك المصارف	الاستفادة في إثراء الإطار النظري
دراسة (Alrawashedeh, et al, 2013) بعنوان: العوامل التي تؤثر في منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية في العقبة - المنطقة الحرة في الأردن.	هدفت الدراسة لمعرفة أثر سمات المقترضين والسياسات الائتمانية الممنوحة. اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي باستخدام الجداول الإحصائية مثل حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري	وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن جميع العوامل المرتبطة بالمقترض وسياسة القروض تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني، كما أن الإدارة المركزية للائتمان تلعب دوراً مهماً في نجاح أو تعثر تلك التسهيلات	الاستفادة في إثراء الإطار النظري بالإضافة إلى الاستفادة من الطرق الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج

عنوان الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة	الاستفادة من هذه الدراسات
دراسة (مطر وآخرون 2017) بعنوان: أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية	هدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى ممارسة الإدارة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لأساليب إدارة الأرباح وانعكاسات ذلك على موثوقية البيانات المالية	وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: إن الفئات المشمولة في عينة الدراسة أجمعت على أن الأساليب والإجراءات المتبعة في إدارة الأرباح لها أثراً متفاوتاً على البيانات المالية، وأن الأكثر تأثيراً هي الأساليب والإجراءات التي تمارسها الإدارة عند قيامها بعمليات وهمية تدخل في نطاق الاحتيال	الاستفادة في اثناء الإطار النظري بالإضافة إلى الاستفادة من الطرق الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج
والعوادة، نور (دراسة إدارة: بعنوان) 2017 جودة على وأثرها الأرباح : المحاسبية الأرباح على اختبارية دراسة الصناعية الشركات المساهمة الأردنية العامة	هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح، ومعرفة مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية ومعرفة أثر حجم الشركة ونسبة المديونية ومعدل العائد على الأصول على جودة الأرباح المحاسبية	نتائج تحليل الانحدار فقد أظهرت وجود أثر سلبي لممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح، بينما كان لنسبة المديونية تأثير موجب على جودة الأرباح، كذلك بينت النتائج بأن الرفع المالي يعتبر من العوامل المهمة التي لها تأثير على جودة الأرباح.	الاستفادة من الجانب النظري لنسبة المديونية ومعدل العائد على الأصول
دراسة محمود (2019) بعنوان: "تأثير استراتيجيات إدارة الأرباح في التصنيف الائتماني" The effect of Earnings management strategies in Credit rating	هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير استراتيجيات إدارة الأرباح على التغيرات في التصنيف الائتماني ويتم تنفيذ ذلك بالاعتماد على استراتيجيات إدارة الأرباح	وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها أن هناك تأثيراً لسلوك إدارة الأرباح على التغيرات في التصنيف الائتماني لكل من المصارف العراقية منفردة وجماعية.	استفادات الدراسة الحالية من دراسة محمود (2019) في استخدام النسب المالية في تحديد الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية لعينة الدراسة.
دراسة البناء (2019) بعنوان: أثر استراتيجيات إدارة الأرباح في تغيير التدرج الائتماني.	هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر استراتيجيات إدارة الأرباح في التغيير في التصنيف الائتماني ومن أجل ذلك، تم اعتماد استراتيجيات أدار الأرباح بنوعيتها.	تم التوصل إلى أنه يوجد تأثير إدارة الأرباح على التغيير في التدرج الائتماني لكل مصرف من المصارف العراقية منفردة ومجمعة.	الاستفادة إلى قياس المتغيرات الضابطة ومنها نسبة الربحية بالإضافة إلى اثناء الإطار النظري

عنوان الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة	الاستفادة من هذه الدراسات
دراسة (Ottavia et al., 2011) بعنوان عملية اتخاذ قرار الائتمان في الاقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة: انحسار دور رأس المال البشري	هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين سمات المقترضين واحتمالية قبول مقترح الائتمان ودراسة أثر رأس المال البشري في عملية منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة	وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه ترتبط سمات المقترضين بشكل إيجابي مع احتمالية قبول مقترح الائتمان، كما أن مديري الائتمان يضعون اوزاناً مختلفة على سمات المقترضين.	الاستفادة في اثناء الإطار النظري
دراسة Benhayoun et al. (2013) بعنوان: الذكاء المالي في التنبؤ بمخاطر الجدارة الائتمانية للشركة: دليل من نهج آلة المتجهات الداعمة Financial Intelligence in Prediction of Firm's Creditworthiness Risk: Evidence from Support Vector Machine Approach	هدفت الدراسة إلى استكشاف فائدة المؤشرات المالية في قياس الصحة المالية للشركات وكيفية استخدام هذه السمات ذات الصلة لتصميم حل مالي ذكي يُقدم للمستثمرين والمؤسسات المالية للتنبؤ بالأزمات المالية	تظهر نتائج المحاكاة أن نموذج SVM الخاص بنا يعطي دقة جيدة، وأنها قادرين على التنبؤ وتقسيم الشركات وتقديم حلول مالية ذكية للمستثمرين والمؤسسات المالية للمساعدة لهم في صنع القرار.	الاستفادة في اثناء الإطار النظري
دراسة Gounopoulos & Pham (2017) بعنوان: تصنيفات الائتمان وإدارة الأرباح حول الاكتتابات العامة Credit Ratings and Earnings Management around IPOs	تبحث هذه الدراسة في تأثير الحصول على تصنيف ائتماني على إدارة الأرباح EM من خلال الاستحقاقات والتلاعب بالأنشطة الحقيقية من قبل شركات الاكتتابات الأولية IPO	وتشير الأدلة إلى أن المديرين في الشركات غير المصنفة يتلاعبون عموماً بالأرباح لتضليل المستثمرين، بينما يميل المديرون في الشركات المصنفة إلى ممارسة تقديرهم في المحاسبة والتشغيل لأغراض إعلامية.	الاستفادة في اثناء الإطار النظري
دراسة Zhang (2020) بعنوان: تأثير إدارة التدفق النقدي مقابل الاستحقاقات على أداء التصنيف الائتماني واستخدامه	هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير إدارة التدفق النقدي مقابل إدارة الاستحقاقات على أداء التصنيف الائتماني واستخدامه	وأظهرت النتائج أن العلاقة بين إدارة التدفق النقدي وجودة التصنيفات بالنسبة للسندات التي تصدرها هذه الشركات تكون أضعف.	الاستفادة في اثناء الإطار النظري

عنوان الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة	الاستفادة من هذه الدراسات
دراسة (Abu-Bakr et al., 2020) التي بحثت في تأثير هيكل الملكية الإدارية والمؤسسية والأجنبية على إدارة الأرباح الحقيقية في نيجيريا.	شملت الدراسة عينة من 72 شركة غير مالية، أي ما يعادل 360 مشاهدة خلال الفترة 2014-2018، وقد تم جمع البيانات من التقارير المالية للشركات، من خلال قاعدتي البيانات Thompson وReuters، كما تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة	أشارت النتائج أن الملكية الإدارية تزيد من رغبة الإدارة في التلاعب بالأرباح المبلغ عنها، في حين أن الملكية المؤسسية لها علاقة غير مهمة بإدارة الأرباح الحقيقية، كما كشفت النتائج أن الملكية الأجنبية تمنع المديرين من التلاعب في البيانات المالية	الاستفادة في اثناء الإطار النظري بالإضافة إلى الاستفادة من الطرق الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج

2-4-3: ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الجدارة الائتمانية على إدارة الأرباح في الشركات

الصناعية المساهمة العامة، وعلى - حد علم الباحث - لم يسبق أن تطرقت أية دراسة من الدراسات

السابقة إلى هذا الموضوع، وخاصة في سياق الأردن. وتميزت هذه الدراسة بالحدثة من حيث الفترة

الزمنية والبيانات المستخدمة في عملية التحليل واختبار الفرضيات.

الفصل الثالث منهجية الدراسة

- 1-3: تمهيد.
- 2-3: منهجية الدراسة.
- 3-3: مجتمع الدراسة.
- 4-3: عينة الدراسة.
- 5-3: أداة الدراسة.
- 6-3: مصادر جمع البيانات.
- 1-6-3: المصادر الثانوية.
- 2-6-3: المصادر الأولية.
- 7-3: ملائمة أنموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة.
- 1-7-3: اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity).
- 2-7-3: اختبار معامل الارتباط بين المتغيرات (Correlation).
- 3-7-3: اختبار التوزيع الطبيعي.
- 8-3: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1: تمهيد

يتناول هذا الجزء وصفاً لمنهجية الدراسة التي يمكن من خلالها تحقيق أهدافها، وبيان منهج ومجتمع الدراسة، ومعايير وشروط اختيار العينة التي تم اختيارها وخصائصها، والطرق الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات واستخلاص النتائج.

3-2: منهجية الدراسة

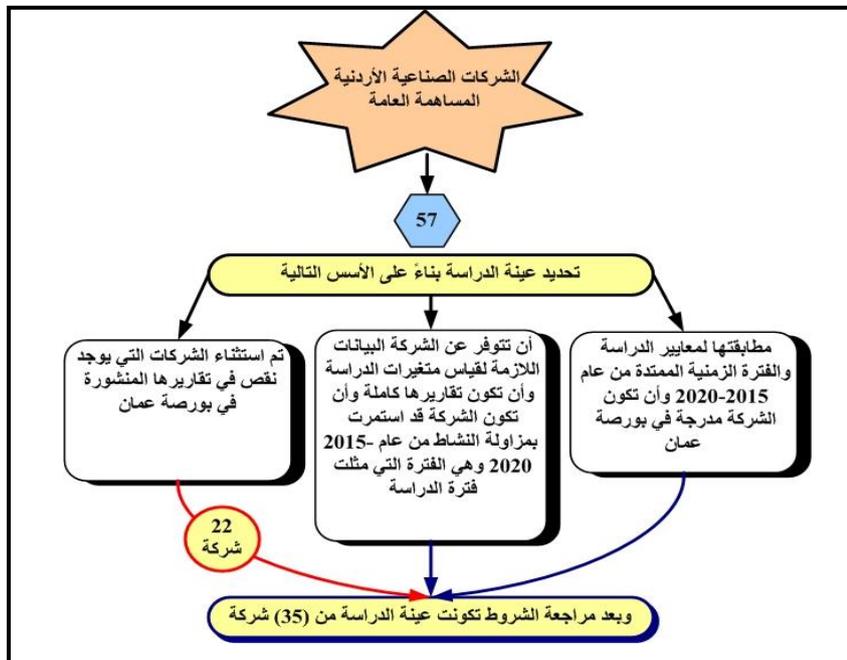
المقصود بمنهجية الدراسة "أسلوب من أساليب التنظيم الفعالة لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكل هذه الظاهرة" (Anderson & Poole, 2019). حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستدلالي (التحليلي) في إجراء هذه الدراسة وذلك للتعرف على أثر الجدارة الائتمانية على ممارسة إدارة الأرباح، فالمنهج الوصفي معني بمجموعة من الإجراءات التي يقوم بها الباحث بشكل متكامل لوصف الظاهرة المبحوثة معتمداً على جميع الحقائق والبيانات وتصنيفها، ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً دقيقاً لاستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو المشكلة (عطية، 2016). أما الاستدلالي معني بتحليل وتفسير وتقدير واستخلاص الاستنتاجات بالاعتماد على عينة من مجتمع للتوصل إلى قرارات تخص المجتمع ويتعامل مع التعميم والتنبؤ ويقوم هذا المنهج على أساس التعرف على ما تعنيه الأرقام المجمعة واستقرائها ومعرفة دلالاتها وتفسيرها وتقديمها بأسلوب علمي ومنهجي واضح (قنديلجي، 2017).

3-3: مجتمع الدراسة

قدم النعيمي (2020) مجتمع الدراسة على أنه جميع العناصر التي ترتبط بالظاهرة التي يتم دراستها وأن التحديد الواضح لمجتمع الدراسة يساعد على تحقيق أهداف الدراسة، إذ تالف مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020) والبالغ عددها (57) شركة.

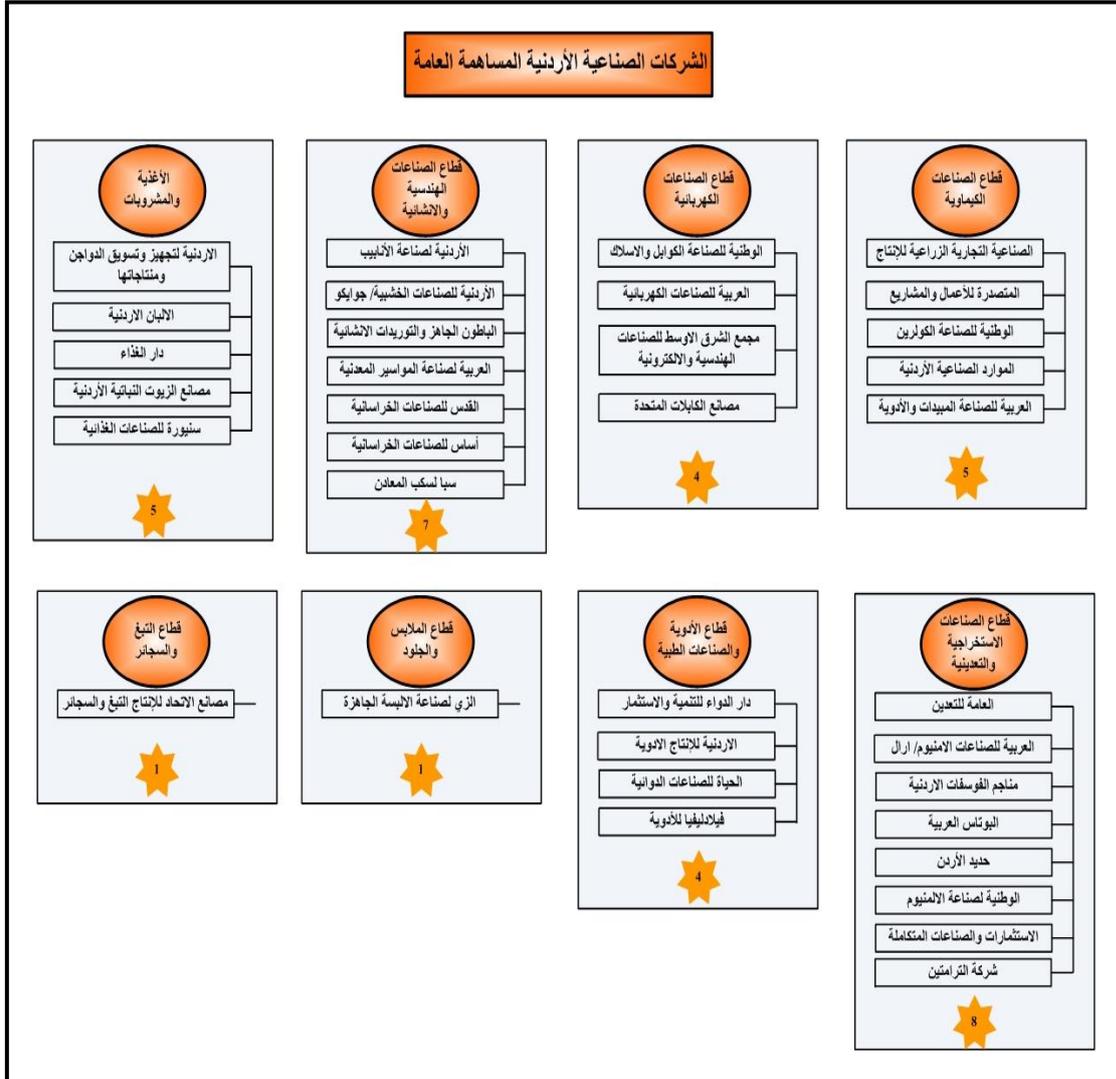
3-4: عينة الدراسة

يُعد اختيار العينة من الخطوات المهمة في أي دراسة في مجال العلوم، فهي جزء من المجتمع تتوفر فيه نفس خصائص ومواصفات المجتمع، وإن اختيار العينة ينبغي أن يجرى وفقاً لقوانين وقواعد وأسس وطرق علمية بعيداً عن العشوائية ويجب أن يحدد حجم العينة وسبب اختيارها (عضيبات وآخرون، 2021) والشكل (2) يوضح الأسس التي تم الاعتماد عليها في تحديد حجم عينة الدراسة.



الشكل (2): الأسس التي بموجبها تم تحديد عينة الدراسة

بناءً على معطيات الشكل (1) يتضح أن عينة الدراسة تكونت من (35) شركة تنطبق عليها معايير الدراسة، والتي مثلت ما نسبته (61.4%) من مجتمع الدراسة والشكل رقم (3) يوضح أسماء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة التي مثلت عينة الدراسة.



الشكل (3): أسماء الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة التي مثلت عينة الدراسة

3-5: أداة الدراسة

أداة الدراسة هي الوسيلة التي تم استخدامها لجمع البيانات اللازمة عن المتغير المستقل الجدارة الائتمانية مقاسه بـ (نسبة الدين، ونسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية، ونسبة مضاعف الرفع المالي)، والمتغير التابع ممارسات إدارة الأرباح والمتمثلة بالمستحقات الاختيارية، كذلك المتغيرات الضابطة

والمتمثلة بـ (نسبة الربحية مقاسه بالعائد على الموجودات, ونسبة السيولة مقاسه بالسيولة السريعة) وقد تم الاعتماد على القوائم المالية المنشورة خلال الفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020) لجميع المتغيرات كأداة رئيسية لجمع البيانات والموضحة في الجدول (1).

الجدول (1)

متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المصدر	طريقة قياسه	نوع المتغير	المتغير	
(مطر, 2016)	إجمالي الديون(المطلوبات)/ إجمالي الأصول	مستقل	نسبة الدين	الجدارة الائتمانية
(مطر, 2016)	نسبة الدين/ نسبة الملكية		نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	
(مطر, 2016)	إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق المساهمين		نسبة مضاعف الرفع المالي	
(التميمي والساعدي، 2015)	The Modified Jones model	تابع	المستحقات الاختيارية	إدارة الأرباح
(مطر, 2016)	صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول	ضابط	العائد على الموجودات	نسبة الربحية
(مطر, 2016)	الأصول المتداولة-المخزون / المطلوبات المتداولة		السيولة السريعة	نسبة السيولة

3-6: مصادر جمع البيانات

3-6-1: المصادر الثانوية

تمثلت المصادر الثانوية بما تم مطالعة من كتب ودراسات حول موضوع الدراسة، وتم الاستعانة ببعض المواقع الالكترونية التي خدمت الدراسة.

3-6-2: المصادر الأولية

تم الحصول على المصادر الأولية من التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة من الموقع الالكتروني لبورصة عمان والممتدة من عام (2015) إلى عام (2020).

3-7: ملائمة أنموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة

وضح دودين (2018) أنه من الجوانب الهامة في تحليل الانحدار المتعدد عملية تحديد مدى تداخل الارتباط بين المتغيرات المستقلة، فإذا كان الارتباط بين المتغيرات المستقلة عالياً، فإن ذلك يعني أن هنالك عوامل مشتركة كثيرة بينها، بل ربما يكون المتغيرين هما تقريباً نفس المتغير مع اختلاف التسمية الظاهرية، وهذا الوضع يجعل نموذج الدراسة هشاً والنتائج التي يمكن أن نتوصل إليها الدراسة هزيلة وغير موثوق بها، وهذا يجعل من قيمة معامل الارتباط (R) قليلة لتشارك المتغيرات المستقلة في نفس التباين نحو المتغير التابع وبالتالي عدم المقدرة على تحديد درجة الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات المستقلة وعليه تم إجراء الاختبارات التالية:

3-7-1: اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity)

وضح (2018) Hair *et al.* عند اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين مجموعة من المتغيرات المستقلة يجب التحقق من بعض الشروط وهي أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) إذا لم تتجاوز (5) وقيمة التباين المسموح به إذا كانت اقل من (1) وأعلى من (0.2) فإن المتغيرات المستقلة والضابطة تخلو من وجود ارتباط عالي بينها ومناسبة لإجراء تحليل الانحدار الخطي وبالنظر إلى الجدول (3) يتضح أن البيانات مناسبة لإخضاعها لعملية التحليل المتعدد.

الجدول (2)

نتائج اختبار قوة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والضابطة

المتغيرات	VIF (معامل تضخم التباين)	Tolerance (التباين المسموح به)
نسبة الدين	1.587	0.630
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	1.850	0.540
نسبة مضاعف الرفع المالي	1.787	0.560
العائد على الموجودات	1.186	0.843
السيولة السريعة	1.029	0.972

يبين الجدول (2) أن قيمة (VIF) أقل من (5) وقيمة (Tolerance) أقل من (1) وأكبر من (0.2) لجميع المتغيرات المستقلة والضابطة وعليه فإن هذه القيم مناسبة لاختبار التحليل الإحصائي ولا يوجد بينها ارتباط عالي.

3-7-2: اختبار معامل الارتباط بين المتغيرات (Correlation)

تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والضابطة للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد عالي بينها والنتائج موضحة في الجدول (3).

الجدول (3)

مصفوفة (Pearson) للمتغيرات المستقلة والضابطة

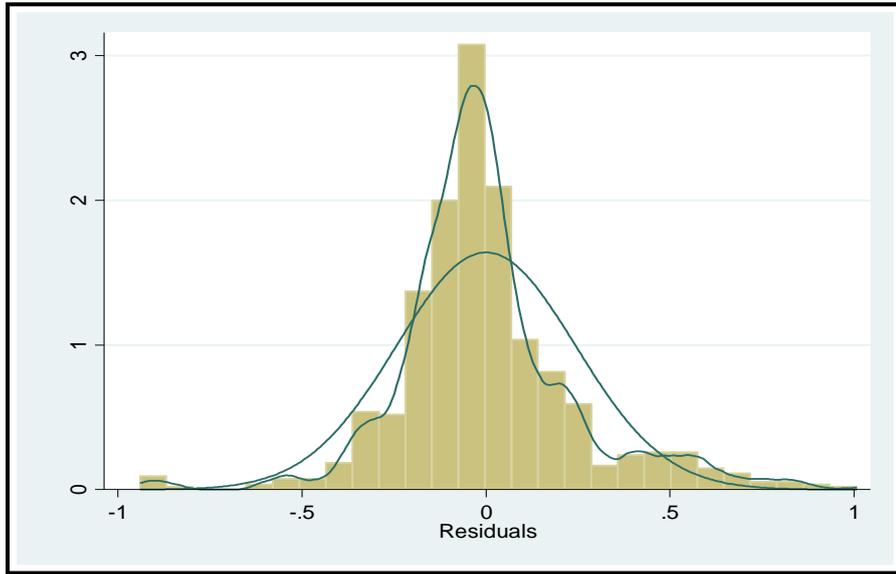
المتغير	نسبة الدين	نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	الرافعة المالية	نسبة الربحية	نسبة السيولة
نسبة الدين	1				
نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية	0.511	1			
نسبة مضاعف الرفع المالي	0.476	0.635	1		
نسبة الربحية	0.378	0.206	0.188	1	
نسبة السيولة	-0.035	0.012	0.074	-0.130	1

يبين الجدول (3) أن قيمة أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة والضابطة (0.635) وكان بين (نسبة مضاعف الرفع المالي) و(نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية)، بينما كانت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات الأخرى أقل من ذلك، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد العالي باعتبارها لا تزيد عن (80%) (Gujarati et al., 2017)، وعليه فإن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي.

3-7-3: اختبار التوزيع الطبيعي

تم إجراء اختبار (Jarque - Bera normality test) وذلك للكشف عن البيانات موزعة طبيعياً أم لا، حيث تبين أن قيمة (p-vale) تساوي (0.391) وهي أكبر من (0.05) مما يشير إلى أن

البيانات موزعة طبيعياً (Hair et al., 2018). كما تفسر نظرية النهاية المركزية (Central Limit Theorem) والتي تبين أنه إذا اخترنا جميع العينات الممكنة من مجتمع ما، وحسبنا الوسط الحسابي لكل عينة، فإننا سنجد توزيع جميع الأوساط الحسابية لهذه العينات قريب من التوزيع الطبيعي حتى لو لم يكن التوزيع الأصلي للمجتمع قريباً من التوزيع الطبيعي ولكن بشرط أن يكون في كل عينة (30) مشاهدة على الأقل (Field, 2018) والشكل (4) يوضح التوزيع الطبيعي للبيانات.



الشكل (4): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

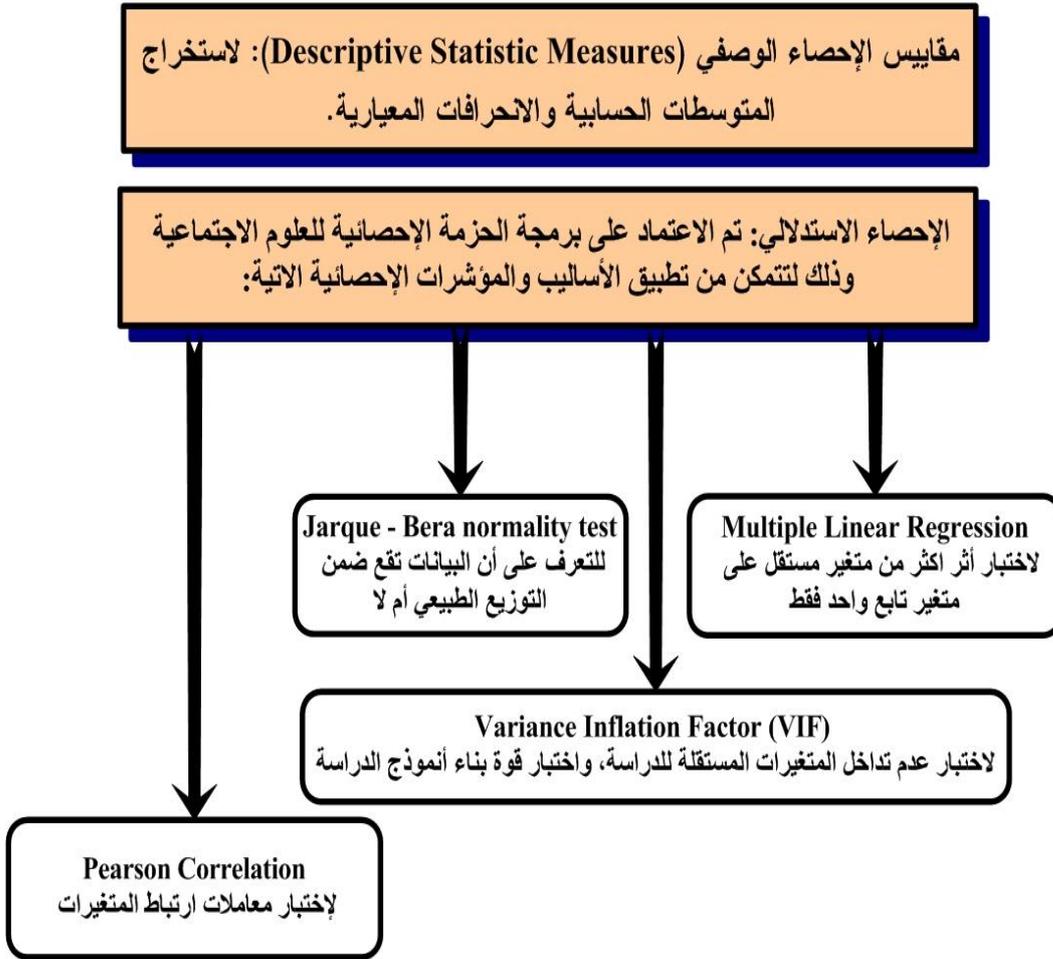
3-8: الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب تمكنها من الإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها معتمدة

على برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package of Social Sciences*

(SPSS. V.25) في إجراء التحليل الوصفي والاستدلالي واختبار الفرضيات من خلال استخدام

الأساليب الإحصائية الموضحة في الشكل (5).



الشكل (5): الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة

الفصل الرابع

نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-4 تمهيد.

2-4 الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

3-4 اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات

4-1: تمهيد

يتناول الفصل الرابع عرضاً لنتائج الإحصاء الوصفي وذلك باحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري والتكرارات والنسب المئوية خلال فترة الدراسة الممتدة عام (2015) إلى عام (2020) لكل متغير من متغيرات الدراسة. وأيضاً في هذا الفصل تم تحليل واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) والذي يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع والذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة وضابطة وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

4-2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لوصف متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة عام (2015) إلى عام (2020) وكانت النتائج كما يلي:

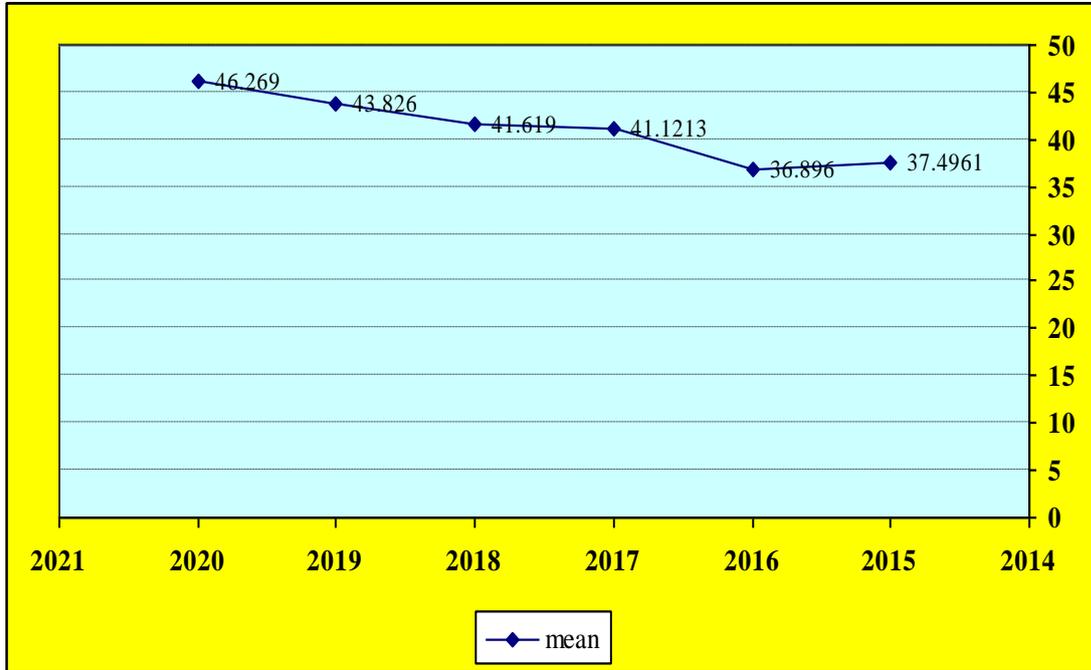
- الجدارة الائتمانية مقاسة بنسبة الدين:

الجدول (4)

الإحصاء الوصفي لنسبة الدين (%) للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020)

السنوات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم العينة
2015	11.92488	80.8194	37.4961	21.7668	35
2016	12.13051	92.273	36.896	21.240	35
2017	12.56	94.2197	41.1213	22.8945	35
2018	6.39	90.7481	41.6190	21.8689	35
2019	5.56	95.8591	43.8260	25.3308	35
2020	6.7	127.757	46.269	30.5420	35
المؤشر الكلي	5.56	127.757	41.204	24.095	210

يشير الجدول (4) إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل (نسبة الدين) خلال الفترة (2015-2020) قد بلغ (41.204) وبانحراف معياري مقداره (0.24095) وبلغت أعلى قيمة (127.757) تعود للشركة (الأردنية للصناعات الخشبية جوايكو) في عام (2020) وأدنى قيمة (5.56) تعود للشركة (الوطنية لصناعة الكلورين) في عام (2019). وتشير قيم الوسط الحسابي لنسبة الدين (41.2%) إلى أن الشركات الصناعية الأردنية تعتمد وبنسبة عالية تراوحت بين (37%-46%) على أموال الإقتراض في تمويل أصولها.



الشكل (6): المتوسط الحسابي لنسبة الدين للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020)

– الجدارة الائتمانية مقاسة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية:

الجدول (5)

الإحصاء الوصفي لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020)

السنوات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم العينة
2015	0.135394	4.2136	0.9004	1.0374	35
2016	0.138051	11.942	1.1940	2.2570	35
2017	-12.8297	16.3002	1.4990	4.6056	35
2018	0.068262	9.8086	1.2592	1.8250	35
2019	0.058872	23.1491	2.2753	4.9303	35
2020	-4.97884	9.897	1.0570	2.5560	35
المؤشر الكلي	-12.8297	23.149	1.364	3.196	210

يشير الجدول (5) إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل (نسبة الالتزامات إلى حقوق

الملكية) خلال الفترة (2015-2020) قد بلغ (1.364) وبانحراف معياري مقداره (3.196) وبلغت

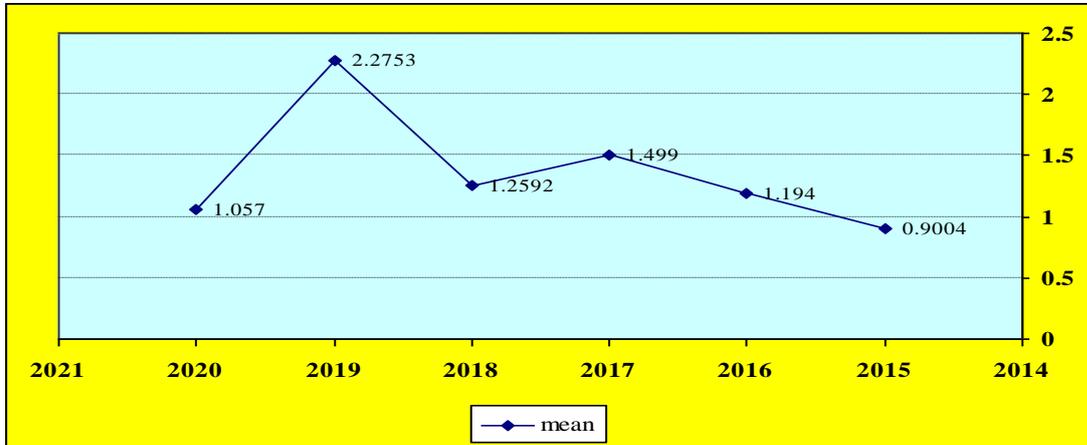
أعلى قيمة (23.149) تعود للشركة (الأردنية لإنتاج الأدوية) في عام (2019) وأدنى قيمة

(-12.8297) تعود لشركة (دار الدواء للتنمية والاستثمار) في عام (2017). أي أن التزامات

الشركات كانت أعلى من حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة وبلغت ذروتها في عام (2019)، مما

يشير إلى أن هيكل رأسمال الشركة يعتمد على المقرضين (التمويل الخارجي) أكثر من الملاك

(التمويل الداخلي).



الشكل (7): المتوسط الحسابي لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام

– الجدارة الائتمانية مقاسة بنسبة مضاعف الرفع المالي:

الجدول (6)

الإحصاء الوصفي لنسبة مضاعف الرفع المالي للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020)

السنوات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم العينة
2015	0.604442	12.1735	2.0395	1.9733	35
2016	0.604442	12.1730	2.1530	2.2570	35
2017	0.604442	18.4150	2.9235	4.1775	35
2018	0.604442	12.4108	2.5000	2.6581	35
2019	0.604442	27.2393	3.6114	5.5598	35
2020	-3.92637	12.173	2.3120	3.1140	35
المؤشر الكلي	-3.92637	27.239	2.590	3.514	210

يشير الجدول (6) إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير المستقل (مضاعف الرفع المالي) خلال

الفترة (2015-2020) قد بلغ (2.590) وبانحراف معياري مقداره (3.514) وبلغت أعلى قيمة

(27.239) تعود للشركة (الأردنية لإنتاج الأدوية) في عام (2019) وأدنى قيمة (-3.9264) تعود

للشركة (الأردنية لإنتاج الأدوية) في عام (2020). ومن الملاحظ أن نسبة مضاعف الرفع المالي

أكبر من 2 لكل الشركات الصناعية عينة الدراسة وهذا يعني أن هذه الشركات تعتمد على أموال

الإقتراض بنسبة أكبر من حقوق الملكية.



الشكل (8): المتوسط الحسابي لمضاعف الرفع المالي للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020)

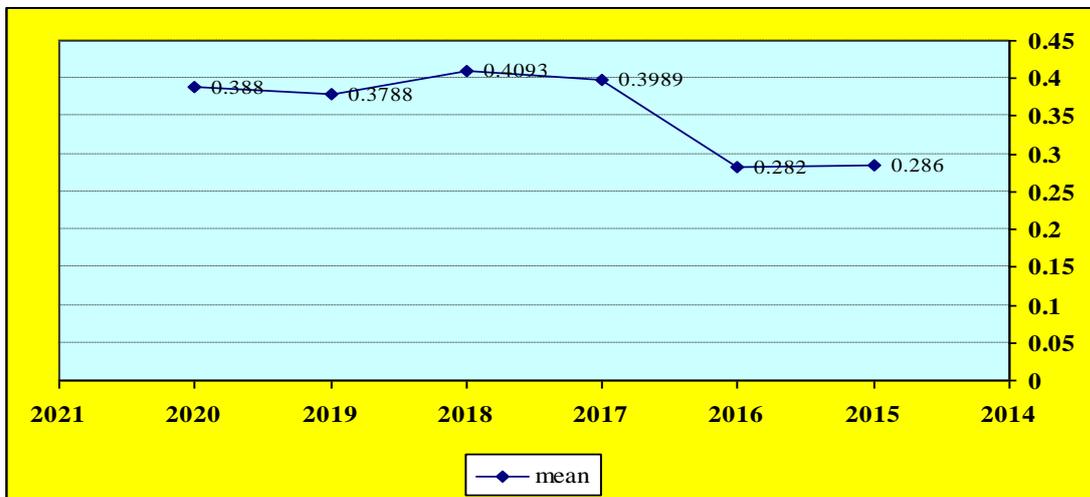
– ممارسة إدارة الأرباح والمتمثلة بالمستحقات الاختيارية:

الجدول (7)

الإحصاء الوصفي للمستحقات الاختيارية للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020)

السنوات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم العينة
2015	-0.15741	1.1358	0.2860	0.2793	35
2016	-1.65265	1.1360	0.2820	0.4280	35
2017	0.038448	1.1358	0.3989	0.2453	35
2018	-0.15138	1.2343	0.4093	0.3158	35
2019	-0.19819	1.1358	0.3788	0.2772	35
2020	-0.06373	1.1360	0.3880	0.2970	35
المؤشر الكلي	-1.65265	1.234	0.357	0.313	210

يشير الجدول (7) إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع (ممارسة إدارة الأرباح متمثلة بالمستحقات الاختيارية) خلال الفترة (2015-2020) قد بلغ (0.357) وبانحراف معياري مقداره (0.313) وبلغت أعلى قيمة (1.234) تعود للشركة (الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها) في عام (2018) وأدنى قيمة (-1.6526) تعود لشركة (المتصدرة للأعمال والمشاريع) في عام (2016). وتشير القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية إلى وجود ممارسة لإدارة الربح من قبل الشركات الصناعية عينة الدراسة.



الشكل (9): المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020)

– نسبة الربحية مقاسة بالعائد على الموجودات:

الجدول (8)

الإحصاء الوصفي للعائد على الموجودات للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020)

السنوات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم العينة
2015	-44.9095	26.1783	-0.4920	11.7213	35
2016	-195.296	36.0700	-5.5830	34.6240	35
2017	-66.4575	10.3300	-3.1543	13.4750	35
2018	-60.5317	12.3564	-2.8849	12.8181	35
2019	-36.0293	14.0632	-2.2851	10.0455	35
2020	-85.7155	14.1380	-7.7590	22.1360	35
المؤشر الكلي	-195.296	36.070	-3.693	19.374	210

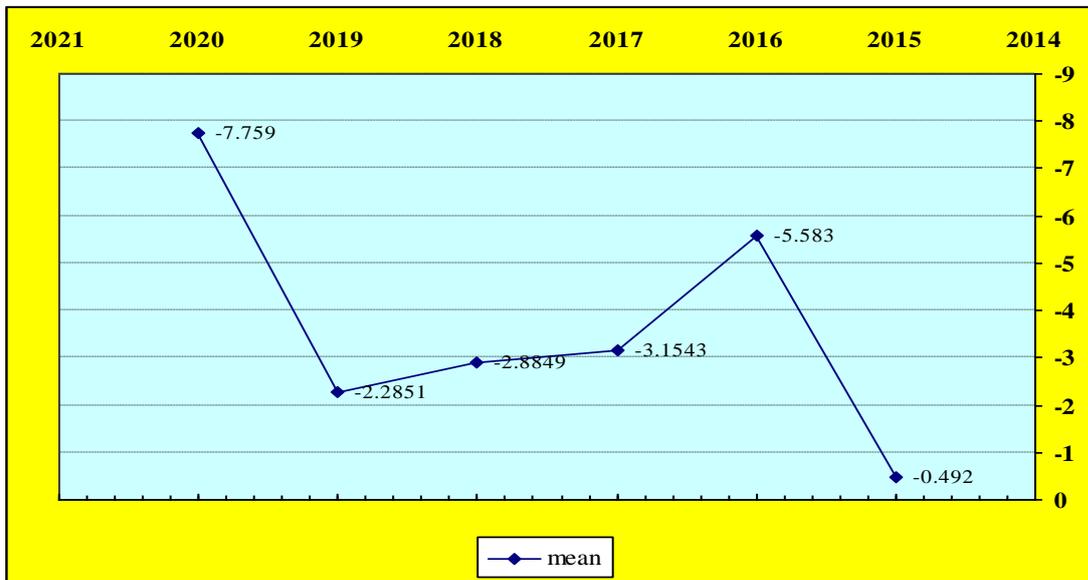
يشير الجدول (8) إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير الضابط نسبة الربحية مقاسة بالعائد على

الموجودات خلال الفترة (2015-2020) قد بلغ (-3.693) وبانحراف معياري مقداره (19.374)

وبلغت أعلى قيمة (36.07) تعود للشركة (المتصدرة للأعمال والمشاريع) في عام (2016) وأدنى

قيمة (195.296) تعود للشركة (العامة للتعددين) في عام (2016). مما يشير إلى أن الشركات عينة

الدراسة قد حققت خسائر خلال فترة الدراسة حيث كان العائد على الاصول سالباً خلال فترة الدراسة.



الشكل (10): المتوسط الحسابي للعائد على الموجودات للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020)

– نسبة السيولة مقاسة بنسبة السيولة السريعة:

الجدول (9)

الإحصاء الوصفي لنسبة السيولة السريعة للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020)

السنوات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	حجم العينة
2015	0.276951	4.5197	1.5043	1.1125	35
2016	0.029534	7.7150	1.5710	1.4440	35
2017	0.020870	7.6990	1.3937	1.3835	35
2018	0.076018	4.9597	1.3610	1.1951	35
2019	0.306902	6.1045	1.4653	1.3522	35
2020	0.192923	4.3550	1.2530	1.1170	35
المؤشر الكلي	0.02087	7.715	1.425	1.263	210

يشير الجدول (9) إلى أن المتوسط الحسابي للمتغير الضابط (السيولة السريعة) خلال الفترة (2015-2020) قد بلغ (1.425) وانحراف معياري مقداره (1.263) وبلغت أعلى قيمة (7.715) تعود لشركة (البوتاس العربية) في عام (2016) وأدنى قيمة (0.02087) تعود للشركة (المتصدرة للأعمال والمشاريع) في عام (2017). وتشير نسبة السيولة السريعة إلى أن الشركات عينة الدراسة تحتفظ بنسبة سيولة جيدة حيث كان الوسط الحسابي للنسبة أكبر من 1 خلال فترة الدراسة.



الشكل (11): المتوسط الحسابي لنسبة السيولة السريعة للفترة الممتدة من عام (2015) إلى عام (2020)

4-3: اختبار فرضيات الدراسة

4-3-1: نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية

$H_{0.1}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة على ممارسة إدارة الأرباح".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (10).

الجدول (10)

نتائج اختبار أثر الجدارة الائتمانية على ممارسة إدارة الأرباح

T	قيمة (T) المحسوبة	معاملات الانحراف المعياري		الجدارة الائتمانية	المتغير التابع
		معامل بيتا β	معامل B الثابت		
0.00	18.184		0.033	0.604	الثابت (Constant)
*0.00	-5.942	-0.318	0.001	-0.004	نسبة الدين
*0.00	-3.765	-0.218	0.006	-0.021	نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
*0.00	-5.477	-0.311	0.005	-0.028	نسبة مضاعف الرفع المالي
*0.00	-4.410	-0.204	0.001	-0.003	العائد على الموجودات
0.403	0.838	0.036	0.011	-0.009	السيولة السريعة
Sig. F		قيمة F المحسوبة		معامل التفسير R^2	معامل الارتباط R
*0.00		69.927		0.632	0.795
*معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)					
"قيمة T الجدولية = (1.96)"			DF=5 / 204	"قيمة F الجدولية = (2.21)"	

يوضح الجدول (10) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود مجموعة

من المتغيرات وهي: (نسبة الدين، نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية، نسبة مضاعف الرفع المالي)

ومتغيرات ضابطة وهي: (العائد على الموجودات، السيولة السريعة) ومتغير تابع واحد يمثل ممارسة إدارة الأرباح مقاسه بـ (المستحقات الاختيارية).

يلاحظ من الجدول أن معامل الارتباط $R = 0.795$ مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين الجدارة الائتمانية بوجود المتغيرات الضابطة وممارسة إدارة الأرباح مقاسه بـ (المستحقات الاختيارية). ويلاحظ من الجدول وجود أثر ذو دلالة إحصائية للجدارة الائتمانية بوجود المتغيرات الضابطة على المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح مقاسه بـ (المستحقات الاختيارية)، من خلال قيمة (F.Sig) والبالغة (0.00) وهي أقل من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (F) المحسوبة وقيمتها (69.927) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.21) وهو ما يمثل أيضاً معنوية هذا النموذج عند درجة حرية (204/5)، وتشير قيمة معامل التفسير ($R^2 = 0.632$) إلى أن الجدارة الائتمانية بأبعادها بوجود المتغيرات الضابطة قد فسرت ما نسبته (63.2%) من التباين الحاصل في ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

ويظهر من نتائج جدول المعاملات لهذه الفرضية أن قيمة معامل بيتا لنسبة الدين قد جاءت ($\beta = 0.318$ -) وباتجاه عكسي وأن قيمة (T) المحسوبة (-5.942) عند مستوى معنوية (Sig=0.00) وهي معنوية، أما قيمة معامل بيتا لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية فقد جاءت ($\beta = 0.218$ -) وباتجاه عكسي وأن قيمة (T) المحسوبة (-3.765) عند مستوى معنوية (Sig=0.00) وهي معنوية، كما بلغت قيمة معامل بيتا لنسبة مضاعف الرفع المالي ($\beta = 0.311$ -) وباتجاه عكسي وأن قيمة (T) المحسوبة (5.477) عند مستوى معنوية (Sig=0.00) وهي معنوية، وبلغت قيمة معامل بيتا للعائد على الموجودات ($\beta = 0.204$ -) وباتجاه عكسي وأن قيمة (T) المحسوبة (-4.410) عند مستوى معنوية (Sig=0.00) وهي معنوية، وبلغت قيمة معامل بيتا للسيولة السريعة ($\beta = 0.036$) وأن قيمة

(T) المحسوبة (0.838) عند مستوى معنوية، (Sig=0.403) وهي غير معنوية وبناءً على نتائج الجدول (11) نرفض الفرضية العدمية (H_0) حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة على ممارسة إدارة الأرباح.

ومن خلال الإشارة السالبة لمعاملات مؤشرات الجدارة الائتمانية نستطيع القول إن الشركات الصناعية لعينة الدراسة ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح وذلك بالاعتماد على النسب المالية المستخدمة في قياس الجدارة الائتمانية.

كما أن الشركات الصناعية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح مع انخفاض نسب السيولة ونسب الربحية حسب هذه النتائج.

ويمكننا الاستنتاج أن الجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والممثلة بعينة الدراسة اثرت على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، حيث كان مستوى الجدارة الائتمانية الضعيف دافعا لممارسة الشركة لإدارة الأرباح بهدف تحسين صورتها أمام الجهات المقرضة مما يؤثر سلباً على سلامة قرار التمويل بالنسبة للجهات المقرضة.

4-3-1-1: نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى

$H_{0.1-1}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الدين على ممارسة إدارة الأرباح".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression)

وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (11).

الجدول (11)

نتائج اختبار أثر الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة الدين على ممارسة إدارة الأرباح

T Sig.	قيمة (T) المحسوبة	معاملات الانحراف المعياري		الجدارة الائتمانية	المعنى ذو
		معامل بيتا β	الخطأ المعياري		
0.00	16.884		0.039	0.653	الثابت (Constant)
*0.00	-10.484	-0.575	0.001	-0.007	نسبة الدين
*0.00	-3.898	-0.215	0.001	-0.003	العائد على الموجودات
0.997	-0.003	-0.001	0.013	-0.002	السيولة السريعة
Sig. F		قيمة F المحسوبة	معامل التفسير R^2		معامل الارتباط R
*0.00		60.873	0.470		0.686
*معنوي عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$					
"قيمة T الجدولية = (1.96)"			DF=3 / 206		"قيمة F الجدولية = (2.60)"

يوضح الجدول (11) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود مجموعة

من المتغيرات وهي: (نسبة الدين) ومتغيرات ضابطة وهي: (العائد على الموجودات، السيولة السريعة) ومتغير تابع واحد يمثل ممارسة إدارة الأرباح مقاسه بـ (المستحقات الاختيارية).

يلاحظ من الجدول أن معامل الارتباط $R = 0.686$ مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين

الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة الدين بوجود المتغيرات الضابطة وممارسة إدارة الأرباح مقاسه بـ (المستحقات الاختيارية).

ويلاحظ من الجدول وجود أثر ذو دلالة إحصائية للجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة الدين بوجود

المتغيرات الضابطة على المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح مقاسه بـ (المستحقات الاختيارية)، من خلال قيمة (F.Sig) والبالغة (0.00) وهي أقل من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (F) المحسوبة وقيمتها (60.873) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.60) وهو ما يمثل أيضاً معنوية هذا النموذج

عند درجة حرية (206/3)، وتشير قيمة معامل التفسير ($R^2=0.470$) إلى أن الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة الدين بوجود المتغيرات الضابطة قد فسرت ما نسبته (47%) من التباين الحاصل في ممارسة إدارة الأرباح.

ويظهر من نتائج جدول المعاملات لهذه الفرضية أن قيمة معامل بيتا لنسبة الدين قد جاءت ($\beta=0.575-$) وباتجاه عكسي، وأن قيمة (T) المحسوبة (-10.484) عند مستوى معنوية ($\text{Sig}=0.00$) وهي معنوية، وبلغت قيمة معامل بيتا للعائد على الموجودات ($\beta=0.215-$) وباتجاه عكسي وأن قيمة (T) المحسوبة (3.898) عند مستوى معنوية ($\text{Sig}=0.00$) وهي معنوية، وبلغت قيمة معامل بيتا للسيولة السريعة ($\beta=0.001-$) وأن قيمة (T) المحسوبة (-0.003) عند مستوى معنوية ($\text{Sig}=0.997$) وهي غير معنوية، وبناء على نتائج الجدول (12) نرفض الفرضية العدمية (H_0) حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الدين على ممارسة إدارة الأرباح.

وتشير النتائج إلى أن 47% من التغيير في ممارسة الشركة لإدارة الأرباح يمكن تفسيره من خلال نسبة الدين التي تمثل إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول وتعتبر هذه القدرة التفسيرية مهمة إحصائياً ولا يمكن إغفالها وخاصة من قبل الجهات المقرضة.

4-3-1-2: نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية

$H_{0.1.2}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية على ممارسة إدارة الأرباح".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (12).

الجدول (12)

نتائج اختبار أثر الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية على ممارسة إدارة الأرباح

T Sig.	قيمة (T) المحسوبة	معاملات الانحراف المعياري		الجدارة الائتمانية	المتغير نوع
		معامل بيتا β	الخطأ المعياري		
0.00	16.541		0.025	0.408	الثابت (Constant)
*0.00	-10.794	-0.554	0.005	-0.054	نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية
*0.00	-6.114	-0.317	0.001	-0.005	العائد على الموجودات
0.786	0.272	0.014	0.013	0.003	السيولة السريعة
Sig. F		قيمة F المحسوبة	معامل التفسير R^2		معامل الارتباط R
*0.00		63.577	0.481		0.693
*معنوي عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$					
"قيمة T الجدولية = (1.96)"			DF=3 /206		"قيمة F الجدولية = (2.60)"

يوضح الجدول (12) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود مجموعة من المتغيرات وهي: (نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية) ومتغيرات ضابطة وهي: (العائد على الموجودات، السيولة السريعة) ومتغير تابع واحد يمثل ممارسة إدارة الأرباح مقاسه بـ (المستحقات الاختيارية).

يلاحظ من الجدول أن معامل الارتباط $R = 69.3\%$ مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية بوجود المتغيرات الضابطة وممارسة إدارة الأرباح مقاسه بـ (المستحقات الاختيارية).

ويلاحظ من الجدول وجود أثر ذو دلالة إحصائية للجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية بوجود المتغيرات الضابطة على المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح مفاسه بـ(المستحقات الاختيارية)، من خلال قيمة (F.Sig) والبالغة (0.00) وهي أقل من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (F) المحسوبة وقيمتها (63.577) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.60) وهو ما يمثل أيضاً معنوية هذا النموذج عند درجة حرية (206/3)، وتشير قيمة معامل التفسير ($R^2=0.481$) إلى أن الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية بوجود المتغيرات الضابطة قد فسرت ما نسبته (48.1%) من التباين الحاصل في ممارسة إدارة الأرباح.

ويظهر من نتائج جدول المعاملات لهذه الفرضية أن قيمة معامل بيتا لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية قد جاءت ($\beta=0.554-$) وباتجاه عكسي وأن قيمة (T) المحسوبة (-10.794) عند مستوى معنوية (Sig=0.00) وهي معنوية، وبلغت قيمة معامل بيتا للعائد على الموجودات ($\beta=0.317-$) وباتجاه عكسي وأن قيمة (T) المحسوبة (-6.114) عند مستوى معنوية (Sig=0.00) وهي معنوية، وبلغت قيمة معامل بيتا للسيولة السريعة ($\beta=0.014$) وأن قيمة (T) المحسوبة (0.272) عند مستوى معنوية (Sig=0.786) وهي غير معنوية، وبناء على نتائج الجدول (13) نرفض الفرضية العدمية (H_0) حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية على ممارسة إدارة الأرباح.

وتشير النتائج إلى أن 48% من التغير في ممارسة الشركة لإدارة الأرباح يمكن تفسيره من خلال نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية وتعتبر هذه القدرة التفسيرية مهمة إحصائياً ولا يمكن إغفالها وخاصة من قبل الجهات المقرضة.

4-3-1-3: نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

$H_{0.1.3}$: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة مضاعف الرفع المالي على ممارسة إدارة الأرباح".

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) وكانت نتائجه كما هي موضحة في الجدول (13).

الجدول (13)

نتائج اختبار أثر الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة مضاعف الرفع المالي على ممارسة إدارة الأرباح

T Sig.	قيمة (T) المحسوبة	معاملات الانحراف المعياري		الجدارة الائتمانية	المتغير تابع
		المعاملات المعياري	معامل بيتا β		
0.00	18.004		0.025	0.455	الثابت (Constant)
*0.00	-11.623	-0.581	0.004	-0.052	نسبة مضاعف الرفع المالي
*0.00	-6.300	-0.317	0.001	-0.005	العائد على الموجودات
0.312	1.012	0.050	0.012	0.012	السيولة السريعة
Sig. F		قيمة F المحسوبة	معامل التفسير R^2		معامل الارتباط R
*0.00		71.196	0.509		0.713
*معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)					
"قيمة T الجدولية = (1.96)"			DF=3 / 206		"قيمة F الجدولية = (2.60)"

يوضح الجدول (13) نتائج الاختبار الإحصائي لنموذج هذه الفرضية والمتمثل بوجود مجموعة من المتغيرات وهي: (نسبة مضاعف الرفع المالي) ومتغيرات ضابطة وهي: (العائد على الموجودات، السيولة السريعة)، ومتغير تابع واحد يمثل ممارسة إدارة الأرباح مقاسه بـ (المستحقات الاختيارية).

يلاحظ من الجدول أن معامل الارتباط $R = 0.713$ (71.3%) مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة مضاعف الرفع المالي بوجود المتغيرات الضابطة وممارسة إدارة الأرباح مقاسه بـ(المستحقات الاختيارية).

ويلاحظ من الجدول وجود أثر ذو دلالة إحصائية للجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة مضاعف الرفع المالي بوجود المتغيرات الضابطة على المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح مقاسه بـ(المستحقات الاختيارية)، من خلال قيمة (F.Sig) والبالغة (0.00) وهي أقل من (0.05) وأيضاً من خلال قيمة (F) المحسوبة وقيمتها (71.196) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (2.60) وهو ما يمثل أيضاً معنوية هذا الأنموذج عند درجة حرية (206/3)، وتشير قيمة معامل التفسير ($R^2=0.509$) إلى أن الجدارة الائتمانية ممثلة بنسبة مضاعف الرفع المالي بوجود المتغيرات الضابطة قد فسرت ما نسبته (50.9%) من التباين الحاصل في ممارسة إدارة الأرباح.

ويظهر من نتائج جدول المعاملات لهذه الفرضية أن قيمة معامل بيتا لنسبة مضاعف الرفع المالي قد جاءت (-0.581) β وباتجاه عكسي وأن قيمة (T) المحسوبة (-11.623) عند مستوى معنوية (Sig=0.00) وهي معنوية، وبلغت قيمة معامل بيتا للعائد على الموجودات (-0.317) β وباتجاه عكسي وأن قيمة (T) المحسوبة (-6.300) عند مستوى معنوية (Sig=0.00) وهي معنوية، وبلغت قيمة معامل بيتا للسيولة السريعة (0.050) β وأن قيمة (T) المحسوبة (1.012) عند مستوى معنوية (Sig=0.312) وهي غير معنوية، وبناء على نتائج الجدول (14) نرفض الفرضية العدمية (H_0) حيث ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة مضاعف الرفع المالي على ممارسة إدارة الأرباح.

وتشير النتائج إلى أن 50.9% من التغيير في ممارسة الشركة لإدارة الأرباح يمكن تفسيره من خلال مضاعف الرفع المالي التي تمثل العلاقة بين أصول الشركة وملاكها، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى تزايد اعتماد الشركة على التمويل بالدين وزادت عمليات التلاعب بالأرباح. تعتبر هذه القدرة التفسيرية مهمة إحصائياً ولا يمكن إغفالها وخاصة من قبل الجهات المقرضة.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

- 1-5: تمهيد.
- 2-5: النتائج.
- 3-5: التوصيات.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1: تمهيد

يناقش الفصل الحالي الاستنتاجات والتوصيات في ضوء مراجعة نتائج التحليل الإحصائي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، كما أنه يستعرض أهم التوصيات حول موضوع الدراسة.

5-2: النتائج

هدفت الدراسة الحالية لمعرفة أثر المتغير المستقل والمتمثل بالجدارة الائتمانية على المتغير التابع ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من عام 2015 إلى 2020 والتي بلغ عددها ضمن عينة هذه الدراسة (35) شركة في قطاعات صناعية مختلفة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إحصائي ذو دلالة معنوية بالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد للجدارة الائتمانية على ممارسة إدارة الأرباح.

• أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة على ممارسة إدارة الأرباح. وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة القثامي (2010) إذا ما تحدثنا عن عاملي المديونية والربحية على إدارة الأرباح وذلك في حال تم استثناء حجم القطاع ونوع الشركة كعوامل ومتغيرات تتحكم في العلاقة مع إدارة الأرباح.

• كما أظهرت الدراسة أن متغير الجدارة الائتمانية مقاساً بنسبة الدين، نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية ونسبة مضاعف الرفع المالي مجتمعة ترتبط بعلاقة قوية ($R = 0.795$) مع ممارسة الشركة لإدارة الأرباح ولها قدرة تفسيرية عالية بلغت ($R^2 = 63.2\%$). وهذه القدرة التفسيرية تعتبر مهمة إحصائياً ولا يمكن إغفالها وخاصة من قبل الجهات المانحة للقروض.

- اظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الدين على ممارسة إدارة الأرباح. حيث كانت القدرة التفسيرية لهذا المتغير 47% من التغير في ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.
- اظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية على ممارسة إدارة الأرباح. حيث كانت القدرة التفسيرية لهذا المتغير 48.1% من التغير في ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.
- اظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للجدارة الائتمانية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ممثلة بنسبة مضاعف الرفع المالي على ممارسة إدارة الأرباح، حيث كانت القدرة التفسيرية لهذا المتغير 50.9% من التغير في ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.
- وتشير النتائج إلى أن نسبة مضاعف الرفع المالي كمؤشر على الجدارة الائتمانية كان لها التأثير الأكبر والقدرة التفسيرية الأكبر على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح مقارنة بالمؤشرات الأخرى التي تم استخدامها في هذه الدراسة (نسبة الدين ونسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية).
- أما بالنسبة لنسب الربحية ممثلة بالعائد على الموجودات فقد اظهرت تأثيراً عكسياً ومهم إحصائياً على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح، مما يشير إلى أهمية أخذ مستوى ربحية الشركة عند تقدير أثر الجدارة الائتمانية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.
- وفيما يخص نسب السيولة ممثلة بنسبة السيولة السريعة فقد تذبذب الأثر بين العكسي والإيجابي عند اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية، ألا أن هذا الأثر لم يكن مهم إحصائياً في كل الحالات. ويرجع السبب في ذلك أن جميع الشركات عينة الدراسة تمتعت بنسب سيولة جيدة ولم يكن بالأماكن الكشف بدقة عن أهمية هذا المتغير.

5-3: التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- يوصي الباحث الجهات المقرضة: بضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الجدارة الائتمانية وممارسة إدارة الأرباح قبل منح الائتمان لأي من الشركات الصناعية، وذلك تجنباً لأي نتائج سلبية ممكن أن تتعرض الجهة المقرضة نتيجة هذه العلاقة.
- ضرورة الاهتمام من قبل الجهات الرقابية على الشركات الصناعية المساهمة العامة بالكشف عما إذا كانت إدارة هذه الشركات إدارة الأرباح لتحقيق أي من المآرب وذلك حفاظاً على موثوقية وسلامة التقارير المالية لهذه الشركات.
- توجيه المزيد من الأهتمام في دراسة الجدارة الائتمانية للشركات باستخدام مؤشرات أخرى غير تلك التي استخدمتها الدراسة الحالية ومحاولة تجميع أكبر عدد ممكن من المؤشرات ذات الأهمية للخروج بنموذج شامل يساعد الجهات المقرضة في تحديد الجدارة الائتمانية للشركات بصورة أدق.
- توجيه المزيد من الدراسات والأبحاث التي أوصى الباحث الباحثين باستخدام نماذج قياس إدارة الأرباح الأخرى غير نموذج جونز المعدل (1995) الذي تم استخدامه في هذه الدراسة لبيان العلاقة مع الجدارة الائتمانية.
- أوصى الباحث الباحثين بإعادة الدراسة على قطاعات صناعية أخرى مثل القطاع المالي والخدمي لمعرفة مدى القدرة على تعميم نتائج هذه الدراسة على بقية القطاعات.
- أوصى الباحث بتطبيق الدراسة على دول وبيئات أخرى ومقارنتها مع النتائج المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- البناء، زينب مكي. (2019). أثر استراتيجيات إدارة الأرباح في تغيير التدرج الائتماني. جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (14) العدد (56).
- التميمي، عباس، والساعدي، حكيم. (2015). إدارة الأرباح "عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها". جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد.
- العمار، رضوان، والقيصري، حسين. (2015). دراسة مقارنة من الجزائر التجارية. مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 37 (2).
- القثامي، فواز سفير. (2010). إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز: المملكة العربية السعودية.
- الشديفات، أزهار قاسم محمد. (2018). أثر نسبة الإناث في مجلس الإدارة على الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الأردن-عمان جامعة آل البيت 2018.
- النعمي، محمد "عبد العال". (2020). طرق الإحصاء المتقدم متعدد المتغيرات في البحث العلمي، ط1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- بوسنة، حمزة. (2012). دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح-دراسة عينة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس(سطيف)الجزائر، ص:65.
- دودين، حمزة محمد. (2018). التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS، ط3، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- شاهين، علي عبدالله احمد. (2011). إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية: دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية، الجامعة الخليجية، قسم العلوم الإدارية والمالية والإدارة العامة.

عطية، محسن علي. (2016). البحث العلمي في التربية، مناهجه، أدواته، وسائله الإحصائية، ط2، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

عضيات، انس، والصريرة، إياد، والدلابيح، عبد الرزاق، والسبوع، ماجدة، والدليمي، طه. (2021). البحث العلمي الأسس والمناهج، ط1، عمان، الأردن: زمزم ناشرون موزعون.

قنديجي، عامر إبراهيم. (2017). البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، ط7، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

مطر، محمد. (2016) الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، ط (4)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

مطر، محمد، ونور، عبد الناصر، والدعاس، عبدالله. (2017). أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة إريد للبحوث والدراسات- عدد2 ص (137-172) نيسان/ 2017 عمادة البحث العلمي.

محمد، هشام سعيد إبراهيم. (2019). أثر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة التفاعلية بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية، مجلة الفكر المحاسبي. 23(03)2019.

نور، عبد الناصر، والعاودة، حنان. (2017). إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة"المجلة الاردنية في الاعمال، مجلد 13، عدد2، 2017.

محمد، هشام سعيد إبراهيم. (2019). أثر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة التفاعلية بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية، مجلة الفكر المحاسبي. 23(03)2019.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- ABBADI, S. M; ABU KARSH, S.M. *Methods of Evaluating Credit Risk Used By Commercial Banks in Palestine*. International Research journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887 Issue. 111 July, 2013.p151.
- Abdou, H. A., & Pointon, J. (2011). CREDIT SCORING, STATISTICAL TECHNIQUES AND EVALUATION CRITERIA: A REVIEW OF THE LITERATURE. *Intelligent Systems in Accounting, Finance and Management*, 18(2–3), 59–88. <https://doi.org/10.1002/isaf.325>
- Abubakar, A. H., Ahmad Muhammed Lawal, & Mohamed Ismail Mohamed. (2020). Ownership Structure and Real Earnings Management: Evidence from Nigeria. *The Journal of Management Theory and Practice (JMTP)*, 1(3), 43-50. <https://doi.org/10.37231/jmtp.2020.1.3.61>
- ALRAWASHDEH, F. M; AL-OMARI, B. M; SALEH, M. H; AL-NAWAYSEH, M. *Factors Affecting Granting of Credit Facilities in Commercial Banks in The Aqaba Special Economic Zone Authority-Jordan*. European Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 1, 2013, p133.
- Anderson, J, and Poole, M, (2019). **Assignment and Thesis Writing**. (4thed). CBS Publishers & Distributors Pvt. Ltd.
- B. Chen and S. Long, (2020). "A Novel End-to-End Corporate Credit Rating Model Based on Self-Attention Mechanism," in *IEEE Access*, vol. 8, pp. 203876-203889, doi: 10.1109/ACCESS.2020.3036469.
- Bassiouny, S. W., Soliman, M. M., & Ragab, A. (2016). The Impact of Firm Characteristics on Earnings Management: An Empirical Study on the Listed Firms in Egypt. *The Business & Management Review*, Vol. 7, No. 2, 91-113.
- Benhayoun, N., Chairi, I., El Gonnouni, A., & Lyhyaoui, A. (2013). Financial intelligence in prediction of firm's creditworthiness risk: evidence from support vector machine approach. *Procedia Economics and Finance*, 5, 103-112.

- Commercial Banks in Palestine*. International Research journal of Finance and *Decision-Making Process: The Declining Rule of Human Capital*. Asian Academy of Du, Q., & Shen, R. (2018). Peer performance and earnings management. *Journal of Banking & Finance*, 89, 125-137.
- Dechow Patricia M., Sloan Richard G. And Sweeney Amy P., (1995), “Detecting Earning Management”, *The Accounting Review*, Vol.70, No.2: 193-225.
- Field, Andy, (2018). **Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics**, (5thed). SAGE Publications.
- Fields, L. P., Gupta, M., Wilkins, M., & Zhang, S. (2018). Refinancing pressure and earnings management: Evidence from changes in short-term debt and discretionary accruals. *Finance Research Letters*, 25, 62-68.
- Fung, S. Y., & Goodwin, J. (2013). Short-term debt maturity, monitoring and accruals-based earnings management. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 9(1), 67-82.
- Gounopoulos, D., & Pham, H. (2017). Credit ratings and earnings management around IPOs. *Journal of Business Finance & Accounting*, 44(1-2), 154-195.
- Gujarati D, Porter, D, and Gunasekar, S. (2017). **Basic Econometrics** (5thed). USA, New York: The Mc Graw- Hill Gunasekar.
- Gupta, M., Khurana, I. K., & Pereira, R. (2008). Legalenforcement, short maturity debt, and the incentive to manage earnings. *The Journal of Law and Economics*, 51(4), 619-639.
- Gurný, P., & Gurný, M. (2013). Comparison of Credit Scoring Models on Probability of Default Estimation for Us Banks. *Prague Economic Papers*, 22(2), 163–181. <https://doi.org/10.18267/j.pep.446>
- Hair, J, F, Black, W. C, Babin, B. J, Anderson, R, E, and Tatham, R, L. (2018). **Multivariate Data Analysis** (8thed): Cengage Learning EMEA

- Jonathan Golin & Philippe Delhaise, 2013, the bank credit analysis handbook second edition published by John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd., Singapore.
- Kieso, Donald E, Jerry J. Weygandt, Terry. Warfield (2019), "Intermediate Accounting" 17th Ed, Wiley,
- Lee, G., & Masulis, R. W. (2011). Do more reputable financial institutions reduce earnings management by IPO issuers? *Journal of Corporate Finance*, 17(4), 982-1000.
- Leoveanu, Valentin. (2013) Sandu, Mihaela. The Influence of Monetary Policy on Bank Lending in Romania, *International Journal of Applied Behavioral Economics*, June 2013, Vol.2, pp 211- 212.
- Mahmood, Z, M. 2019. The effect of Earnings management strategies in Credit rating. **Iraqi Journal of Economic Sciences.**
- ORLOVS, A; BRASLINS. G. *Cluster Impact on Company Creditworthiness: Case of LATVIA*. *Economic and Management*, Vol. 18, No. 1, 2013, p 69.
- OTTAVIA; CHULUUNBAATAR, E; KUNG, S. F; LUH, D. B. *SME Loans Decision-Making Process: The Declining Rule of Human Capital*. *Asian Academy of Management Journal*, Vol. 16, No. 2, 2011, p 31.
- Pelc, K. (2017). Does the international investment regime induce frivolous litigation? *International Organization*.
- Rahman, M., Moniruzzaman, M., & Sharif, J. (2012). Techniques, Motives and Controls of Earnings Management, *International Journal of Information Technology and Business Management*, Vol. 11, No. 1, 22-34.
- Standard & Poor's. (2021). INTRO TO CREDIT RATINGS. Intro to Credit Ratings | S&P Global Ratings. Retrieved October 22, 2021, from <https://www.spglobal.com/ratings/en/about/intro-to-credit-ratings>

Wang, Kevin. (2011). International Trade Practice and Risk Aversion of Non- LC Trading from the Perspective of Taiwanese Exporters, Master Thesis, College of Commerce, National Chengchi University, June 2011, p 38.

Zhang, E. X. (2020). The impact of cash flow management versus accruals management on credit rating performance and usage. *Review of Quantitative Finance and Accountin*, 54(4), 1163-1193.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية

<https://www.ase.com.jo>

<https://www.jci.org.jo>

<http://www.jia.org.jo>

الملاحق

قائمة بعدد الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان مصنفة حسب القطاع الصناعي.

عدد الشركات	اسم القطاع
6	قطاع الصناعات الكيماوية
4	الصناعات الكهربائية
7	قطاع الصناعات الهندسية والإنشائية
10	قطاع الأغذية والمشروبات
15	الصناعات الاستخراجية والتعدينية
3	صناعات الورق والكرتون
6	قطاع الأدوية والصناعات الطبية
3	قطاع الملابس والجلود
2	التبغ والسجائر
1	قطاع الطباعة والتغليف
57	المجموع